حقائق تاريخية عن التفرقة العنصرية
في التاريخ الحديث والمعاصر

أكتوبر 2001



المحتويات



تقديم

يسر مركز زايد للتنسيق والمتابعة أن يضع بين يدي القارئ هذا الكتاب الذي يتناول قضية حساسة وهامة، وهي قضية التفرقة العنصرية، هذه القضية التي لم تزل مثار جدل كبير في العالم ولا سيما بين الدول التي مارست التفرقة العنصرية وبين الشعوب التي وقعت ضحية لها .

والكتاب لا يتحدث عن كل صور التفرقة العنصرية في التاريخ ، بل يتناول بعض الصور الصارخة للتفرقة العنصرية بين المستوطنين في الإمبراطوريات الاستعمارية السابقة وبين السكان الوطنيين، فيتحدث عن التفرقة العنصرية التي مارستها البرتغال في مستعمراتها في إفريقيا ولا سيما في أنجولا وموزمبيق وغينيا .

كما يتحدث عن سياسة التفرقة العنصرية التي مارستها فرنسا بحق الشعوب التي استعمرتها.، ويخص بالذكر المثال الجزائري الذي يعطي صورة حقيقية عن بشاعة هذه السياسة . كما يتناول الكتاب التفرقة العنصرية التي مارستها بلجيكا في مستعمرتها الكونغو، وكذلك يتحدث عن التفرقة العنصرية التي مارستها إيطاليا في مستعمرتها أثيوبيا.

ويتحدث الكتاب كذلك عن التفرقة العنصرية التي كانت تمارسها الأقلية البيضاء في جنوب إفريقيا بحق السكان الوطنيين، ويتحدث الكتاب عن التفرقة العنصرية التي كانت تطبقها بعض الولايات في الولايات المتحدة الأمريكية ويتناول في هذا الموضوع ثورات الزنوج وظهور المصلح الزنجي مارتن لوثر كينج الذي قاد الزنوج في الولايات المتحدة في النهاية إلى الحرية والمساواة مع البيض.

كما يتحدث الكتاب عن صورة بشعة للتفرقة العنصرية ما زالت موجودة إلى الآن، وهي التفرقة العنصرية التي يطبقها الكيان الصهيوني في فلسطين، فيتحدث الكتاب عن التفرقة بين اليهود أنفسهم أولاً ، فيبرز المعاملة السيئة التي يتعرض لها اليهود السفارد الشرقيون من قبل الاشكناز الغربيين، كما يتحدث عن التفرقة العنصرية التي يتعرض لها المواطنون العرب داخل الكيان الصهيوني كذلك ، حيث يبرز أساليب القمع والحرمان من أبسط الحقوق والحريات، كما يبرز أساليب التفرقة العنصرية في كل قطاع من قطاعات الحياة في الصحة والتعليم في العمل والخدمات الاجتماعية الأخرى .

ومركز زايد إذ يقدم هذا الكتاب ، فإنه يأمل أن يجد فيه القارئ الفائدة المرجوة . كما يأمل أن تختفي آخر مظاهر التفرقة العنصرية في العالم ، بزوال الكيان الصهيوني في أرض فلسطين ، وعودة الحق لأصحابه الشرعيين .

مركز زايد للتنسيق والمتابعة

تمهيد:

اهتمت أجهزة الإعلام المختلفة بموضوع انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة في دربان بجنوب إفريقيا (٣١ أغسطس-٧ سبتمبر ٢٠٠١) لمكافحة التفرقة العنصرية وإدانتها دولياً.

وتعني التفرقة العنصرية Racial Discrimination قيام جنس أو شعب ما بالسيادة والتفرقة في المعاملة بينه وبين جنس أو أجناس أخرى. وقد ظهرت التفرقة العنصرية منذ قديم الأزل، أي منذ استعبد المنتصرون المنهزمين، كما أنه في التاريخ القديم تمسك الرومان إبان مجدهم الإمبراطوري بأنهم متفوقون على بقية الأجناس، بل نعتوا الشعوب الأخرى خارج الإمبراطورية الرومانية بأنهم من البرابرة.

إلا أنه مع الحركة الاستعمارية في التاريخ الحديث أصبحت فكرة التفرقة العنصرية أكثر وضوحا، فقد قامت الإمبراطوريات الاستعمارية السابقة بوضع أسس التفرقة العنصرية لكبح جماح الشعوب الخاضعة لسيطرتها، والعمل على امتداد الحكم الاستعماري إلى أطول فترة ممكنة.

وفي هذا الإطار نشير إلى مؤتمر برلين (١٥نوفمبر ١٨٨٤-٢٦ فبراير ١٨٨٥) والذي كان من بين جدول أعماله طرق امتلاك الدول الأوروبية لأجزاء جديدة في القارة الإفريقية. [١] والواقع أن المنافسة الأوروبية على التوسع في القارة الإفريقية لم تشهد حروبا أوروبية - أوروبية ، بل قسمت إفريقيا بالمسطرة والقلم وخطوط الطول وخطوط العرض بين الدول الأوروبية المتنافسة. ووصل الأمر بالدول المشتركة في المؤتمر إلى اعتبار أن الشعوب الإفريقية ليست من البشر، بل إنها كائنات أخرى أدنى من شعوب الدول الاستعمارية، وأكد المؤتمر أن إفريقيا أرض خلاء وملك مباح Res N ullius أو No Mans land ، وهذا التصور هو أعتى التصورات الخاصة بالتفرقة العنصرية. وفي ضوء هذا التصور وضع المؤتمرون في مؤتمر برلين مبدأ تعريف الأرض الفضاء بأنها المناطق التي لا تحكمها سلطة دولية معترف بها، والمقصود بهذا النص المناطق التي لم تقع بعد تحت سلطة أية دولة استعمارية. [٢] وإذا ما

حدث أن تواجدت قوتان أوربيتان في بقعة واحدة في وقت ما، فيكون حق الاستعمار للقوة التي جاءت أولا. [٣] ويعني هذا أن الشعوب الإفريقية غير موجودة، وأن الصراع هو فقط بين القوى الأوروبية.

وواضح أن مؤتمر برلين لسنة ١٨٨٤ لم يقسم القارة الإفريقية، إذ أن عملية التقسيم هذه كانت في الواقع قد بدأت قبل انعقاد المؤتمر، ويكفي دليلا على ذلك أن بريطانيا مثلا كانت قد وضعت تحت نفوذها عددا كبيرا من الأقاليم في جنوب إفريقيا وفي شمال شرق القارة، كما أن فرنسا كانت قد استحوذت على جزء هام من شمال إفريقيا وغربها، وكذلك الحال بالنسبة للتوسع البرتغالي والهولندي والألماني. [٤]

وإذا كان مثال التفرقة العنصرية في جنوب إفريقيا يعد المثال الذي فاق الأمثلة الإستعمارية الأخرى شهرة، فان للتفرقة العنصرية صورا وأشكالا عديدة فالنازية هي أحد أشكال العنصرية إلا إننا سوف نركز في هذه الدراسة على بعض الصور الصارخة للتفرقة العنصرية بين المستوطنين في الإمبراطوريات الاستعمارية السابقة وبين الوطنيين، ويتضمن هذا سياسات التفرقة العنصرية في المستعمرات البرتغالية والفرنسية والبلجيكية وفي جنوب إفريقيا والتفرقة في الولايات المتحدة الأمريكية ثم ننهي الموضوع بدراسة عن إسرائيل والتفرقة العنصرية.





التفرقة العنصرية في المستعمرات البرتغالية السابقة

بلغت مساحة الأقاليم البرتغالية الإفريقية.. أنجولا وموزمبيق وغينيا وجزر رأس فرد، وجزر ساوتومي وبرنسيت قدر مساحة البرتغال ٢٣ مرة. إلا أن أنجولا وموزمبيق لهما أهمية خاصة. أما باقي الممتلكات البرتغالية ، والتي أطلق عليها البرتغاليون الإمبراطورية البرتغالية، فإنها كانت تضم بعض المراكز العسكرية المتناثرة في جنوب شرق آسيا والصين، هذا بالإضافة إلى المستعمرة البرتغالية في أمريكا اللاتينية ونقصد البرازيل.

ولقد استمر الاستعمار البرتغالي نحو ٥٠٠ عام، والواقع فإن السياسة العنصرية البرتغالية ضد السكان الوطنيين كانت وراء استمرار هذا الاستعمار هذه الفترة الطويلة.(٥)

وإذا كانت هناك دراسات سابقة متخصصة في النظام البرتغالي لاسترقاق السكان الوطنيين في إفريقيا، وتصديرهم إلى البرازيل ومناطق أخرى، بحيث يمكن القول إن البرتغال صدرت عدة ملايين من الزنوج إلى العالم الجديد خلال الحقبة الإستعمارية، فإن السؤال الذي يطرح نفسه... ما هي سياسة التفرقة العنصرية البرتغالية تجاه السكان الوطنيين؟

في الواقع أن المستعمرات البرتغالية كانت بها نسبة من المستوطنين البرتغاليين تقل عن مثيلاتها في المستعمرات الأخرى، لكن هذه النسب القليلة من البيض سيطرت على كل شيء في المستعمرات، فكان من الطبيعي أن يفكر المسئولون في حكومة البرتغال في دفع البرتغاليين إلى الاستيطان في المستعمرات، وذلك للعمل على زيادة استغلال هذه المناطق. وفي عام ١٨٩٨ تألفت لجنة حكومية لدراسة مشكلات إفريقيا البرتغالية، وترأس هذه اللجنة انتونيواينس Antonio Enes حاكم موزمبيق السابق. وكانت نتيجة اجتماعات هذه اللجنة ظهور تنظيمات عام ١٨٩٩ التي

نص قرارها الأول على أن جميع الرعايا الوطنيين فيما وراء البحار خاضعون للإرغام على العمل، وإن لم يفعلوا ذلك فإن للحكومة إرغامهم على ذلك.

ويسقط هذا الإرغام بالنسبة لمن يملك رأس مال كاف، أو من يحترف حرفة يتكسب منها، ومن يمتلك قطعة أرض يكفي إنتاجها احتياجاته، أو من يعملون بمرتب، كما يعفي من ذلك الإرغام النساء والرجال فوق الستين والأولاد دون الأربعة عشر عاما، والمرضى والجنود والزعماء. وبذلك تأسس ما يسمى بالعمل الإجباري لكل الأفارقة.

كما صدرت تشريعات أخرى فيما بين عامي ١٩٠٠ و ١٩١٤ تكمل القرار السابق، ولكنها ألغيت كلها في عام ١٩١٤ ليستبدل بها قانون واحد ينص على أن «كل أفريقي خاضع للإرغام الأدبي والقانوني كي يبذل جهده عن طريق العمل لرفع مستواه الاجتماعي» وجعل للتخلف عن ذلك عقوبة هي العمل لمدة تصل إلى نحو العام في أعمال حكومية دون مقابل.

وهكذا تم تدبير عقود العمل الجبرية، وتم شحن العمال الإفريقيين إلى أماكن الطلب عليهم. وقد لوحظ أن مدة العقد لم تكن تقل عن خمس سنوات، وأن معظم هؤلاء العمال كانوا لا يعودون إلى مواطنهم الأولى بعد انتهاء العقود. وفي سنة ١٩١٤ سجل جون هاريس John Harris في كتابه العبودية البرتغالية Portuguese Slavery أنه رأى على الحدود بين أنجولا والكونغو قرابة عشرين ألفا من الرقيق يباعون كل عام في شكل عقود عمل.

وفي سنة ١٩١٧ كانت الأمور تسير من سيء إلى أسوأ، إذ كان من سلطة مديري الأقاليم - البرتغاليين - أن يرسلوا أوامر إلى رؤساء القبائل الزنجية ليطلبوا أعدادا من الرجال، الذين كانوا يرسلون إلى أماكن بعيدة للعمل، ثم ترسل إليهم بعد ذلك العقود التي يبصمون عليها، وهم لا يدرون تفصيلاتها. (٦)

ومن الثابت أن عهد الجمهورية المضطرب في البرتغال (١٩١٠-١٩٢٦) قد حاول أن ينشر سلسلة من القرارات لإدماج عدد من الأفريقيين في المجتمع البرتغالي. (٧)

وأطلق على هذه الصفوة الإفريقية اسم الممتص Assimilado وهذه الطبقة الجديدة من الأفارقة، كانت تعامل طبقا للقوانين البرتغالية، وتتمتع بما كان يتمتع به المستوطنون البرتغاليون من حقوق. وهذه التفرقة في المعاملة بين الإفريقيين، كانت أساسا لاستقطاب بعض الأفارقة إلى السياسات البرتغالية لتعطيل قيام الحركات الوطنية .

ويدعى البرتغاليون أن الإفريقي كان يستطيع أن يحصل على حقوق البرتغالي الكاملة، ويدخل في زمرة المستوطنين المتمدنين حين يبلغ الثامنة عشرة من عمره، ويثبت أنه يتكلم اللغة البرتغالية بطلاقة، ويكون له دخل ثابت له ولأسرته، وأن يكون قد أدى الخدمة العسكرية. هذا بالإضافة إلى مجموعة من الأفارقة من الذين يعملون في الحكومة، وأتموا تعليمهم الثانوي، والمالكين لمؤسسات صناعية.

ومن الطبيعي أن يكون عدد المندمجين من الأفارقة مع البرتغاليين قليلا ، فقد سجلت أنجولا وجود ثلاثين ألفا من (المطابقين) أو المندمجين من السكان البالغ عددهم أربعة ملايين نسمة أي بنسبة ٣/ ٤٠٠ وفي موزمبيق بلغ عدد المندمجين من الأفارقة ٤٣٥٣ من بين عدد السكان البالغ ٥,٧٣٣,٠٠٠ أي بنسبة ١/ ١٢٧٤. وذلك طبقا لإحصاء سنة ١٩٥٠ .

والمعنى الواضح لذلك أن المجتمع في المستعمرات البرتغالية كان ينقسم إلى كثرة هائلة من الإفريقيين المحرومين من كل الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وقلة من الوطنيين المندمجين أو المطابقين، ثم قلة نادرة من المستوطنين البرتغاليين الذين كانوا يملكون كل الحقوق. (٨)

ونظام قائم على الاختيار مثل نظام الإدماج أو المطابقة لم يفعل شيئا سوى التأثير على الوضع القانوني لأقل من ١/٢٪ (نصف في المائة) من مجموع السكان الإفريقية في المستعمرات البرتغالية، وهو نظام ليس له معنى إذا اتخذ كهدف من أهداف السياسة البرتغالية الداخلية في المستعمرات، هذا إذا لم يكن هدف هذه السياسة هو الإبقاء على الوضع المهين الذي كانت تعيش فيه الغالبية الساحقة من الإفريقيين في

بلادهم. وهذه الأرقام المخجلة ، وتلك التقسيمات إلى بدائي ومتحضر من الواقع أنها تعطي مظهرا في غاية الدقة للتفرقة العنصرية واللامساواة.

ويعد النظام القضائي الذي سنه تشريع «البدائيين» واحدا من الجوانب الواضحة القليلة في سياسة البرتغال للمستعمرات وهناك حيث لم تكن توجد قوانين للوطنيين، ولا حصيلة معقولة من التقاليد ، فإن السلطة القضائية انتقلت إلى الموظفين الإداريين البرتغاليين أو مأموري المراكز الذين كانوا يقومون بدور القاضي في القضايا المدنية بين الإفريقيين.

كما كان يعمل بالقانون البرتغالي في القضايا الجنائية، ويطبق قانون العقوبات البرتغالي مع تعديلات طفيفة على سائر سكان إفريقيا البرتغالية. أما في حالة الجرائم الصغيرة مدنية كانت أم جنائية، فغالبا ما كان يتمثل العقاب في الضرب على الراحتين، ويصدر هذا الحكم تأسيسا على الفكر البرتغالي الزاعم أن الأفارقة يتصرفون بعقلية الأطفال. والواقع أن الموظفين البرتغاليين في المستعمرات كانوا يؤمنون بجدوى استخدام العقاب البدني مع الأفارقة. أما بالنسبة للجرائم الأكثر خطورة، فكان يتم إرسال الإفريقيين إلى معسكرات العقاب، أو يتم نفيهم إلى أماكن قاسية. وأحيانا يختفي السجين ببساطة خصوصا من يكون متهما في جريمة ذات طابع سياسي.

ومع أن الأجهزة التنفيذية في المستعمرات البرتغالية كانت تنقصها الكفاءة، إلا أن ذلك لم يؤد إلى ضعف السيطرة على السكان الوطنيين، فقد تم قمع وإخضاع هؤلاء السكان تماما بواسطة نظام إداري كان يجري العمل به بكل قسوة تجاه الوطنيين، وكذلك بواسطة قوانين العمل الخاصة بهم، واشتراط حصول كل فرد على جواز مرور. وكان للبرتغاليين في العادة جواسيس وعيون لهم في كل قرية أو ناحية. وجواز المرور هذا كان أهم ما في الأمر كله، إذ كان يحتوي على مقدار الضريبة وسجل العمل لحامله، كما كان يحتوى على أسماء أفراد عائلته وصورهم وبصماتهم، وعلى حامل الجواز أن يبرزه عند الطلب لكل مسئول برتغالي، وأن يهتم بختمه على نحو كامل حتى يتسنى له التنقل من مكان إلى آخر داخل الإقليم. فإذا فقد الأفريقي أوراقه أو لم

يحتفظ بها كما يجب يحكم عليه بالعقاب البدني. وقد كان الكبت الناشئ عن جوازات المرور هذه سببا في هجرة الكثيرين من الأفارقة من أنجولا وموزمبيق إلى مناطق القارة المجاورة.

وكانت الإدارة الاستعمارية تنظر بعين السخط إلى أي تنظيم يضم الإفريقيين، ولذا فان أي تنظيم كان يشتم منه لهجة سياسة أو قبلية يقابل بالقمع الفوري، ويعتقل القائمون عليه فورا. وهناك في مناطق المدن الكبيرة، كانت الحكومة الاستعمارية تضاعف من جهودها لتستأصل مقدمات الثورة التحررية ، ولذلك كان الاستعمار البرتغالي ينظر إلى الموانئ ذات الصلة المباشرة بالدول الإفريقية التي تحررت على أنها مناطق تنذر بالخطر. (٩)

أما التعليم في المستعمرات البرتغالية، فقد تحكم فيه الاعتقاد الرسمي بأن التعليم هام فقط للنهوض بحركة الإدماج لنسبة من الوطنين الأفارقة في المجتمع البرتغالي. كما أن هناك اعتقاداً برتغالياً بأن تعليم السكان الأفارقة يشكل تهديدا صارخا للمصالح البرتغالية. وكانت المشكلات ضخمة جدا على دولة البرتغال نفسها والتي كانت تعاني من نسبة ٤٠٪ من الأميين.

ويصور النظام التعليمي الذي كان سائدا في المستعمرات البرتغالية صورة صارخة للتفرقة العنصرية، فقد كان هناك نظامان للتعليم أحدهما لبعض الإفريقيين والآخر للبرتغاليين. ويمكن أن نفترض أن الهدف من وراء النظام الأول هو أن يسرع في عملية استيعاب أو إدماج بعض الأفارقة في المجتمع البرتغالي. وكان نظام التعليم للأفارقة تتولاه رسميا بعثات التنصير الكاثوليكية التي كانت تساند الحكومة الاستعمارية جهودها. أما التعليم للمستوطنين البرتغاليين فكانت تتولاه الحكومة، وكان على نمط التعليم في البرتغال نفسها.

وفي إشارات سريعة يمكن أن نتبين مقدار حجم التفرقة العنصرية في التعليم في المستعمرات البرتغالية ففي العام الدراسي ١٩٥٩-١٩٦٠ كان هناك في أنجولا ١٢,٠٠٠ طالب إفريقي ملتحقين بالمدارس الأولية إلى جانب ١٤,٠٠٠ من

البرتغاليين، في حين أن الأفارقة يشكلون غالبية السكان الساحقة (نحو ٤,٥ مليون نسمة) بينما كان عدد البرتغاليين لا يتجاوز الستين ألفا.

وعلى هذا فإن بروز أفراد ممتازين حتى ولو كانوا على مستوى متواضع من العلم بين الوطنيين كان أمرا في غاية البطء . ولاشك أنه كان من الصعب على البرتغال أن تحقق إصلاحات في التعليم في مستعمراتها، وهي تتبنى هذه السياسات العنصرية.(١٠)

وفي هذا الإطار لا ننسى السياسات الاستعمارية البرتغالية والتي كانت تقضي بعلاج المستوطنين البرتغاليين في مستشفيات خاصة مجهزة بأفضل وسائل العلاج نسبيا، بينما كان الأفارقة لا يجدون العلاج الفعال هذا بالإضافة إلى سكنى الأفارقة في الأحياء الرطبة والمكدسة، بينما كان يخصص للمستوطنين البرتغاليين أفضل الأحياء السكنية.

ولكن هذه السياسة العنصرية البرتغالية تحطمت مع بدايات حركات التحرر الإفريقية، ما أدى إلى اشتعال الثورات الوطنية في المستعمرات البرتغالية، ومن ثم تحقيق الاستقلال وإنهاء تلك السياسات العنصرية.

فرنسا وسياسات التفرقة العنصرية
في مستعمراتها السابقة

أقامت فرنسا إمبراطورية واسعة الأرجاء، ووضعت من القوانين ما ساعدها على أن تطيل من أمد الحقبة الاستعمارية في تلك المستعمرات وقد قسمت فرنسا سكان المستعمرات إلى ثلاث فئات أولها المواطنون ، وتشمل الفرنسيين المستوطنين وبعضا من الأوروبيين والسكان الأصليين، ثم الرعايا الذين كانوا يرضون بالتعامل وفقا للقوانين الفرنسية فيما عدا قوانين الأحوال الشخصية وأخيرا الوطنيين الذين يظلون يحتفظون بقوانينهم الوطنية في معاملاتهم وكان يشترط فيمن يريد التمتع بالحالة الأولى أي المواطنة - وبمعنى آخر الحصول على كافة الحقوق - أن يجيد أولا استخدام اللغة الفرنسية، وأن يقدم طلبا بذلك إلى الجهات المختصة، وإذا تمت الموافقة على الطلب يصرف للمرشح بطاقة بذلك. وهؤلاء وحدهم هم الذين يتساوون في الحقوق مع المستوطنين الفرنسيين في المستعمرات الفرنسية، فيباح لهم التصويت في الانتخابات، وكذلك ترشيح أنفسهم لعضوية المجالس التشريعية. وإذا علمنا أن نحو ٩٠٪ من سكان المستعمرات الفرنسية السابقة كانوا من المسلمين الذين لا يرضون بالشريعة الإسلامية بديلا لأدركنا أن الذين رضوا بالدخول في زمرة المواطنين كانوا أقلية ضئيلة.

أما فئة الرعايا فكان يباح لهم حق الانتخاب، وعلى أن ينتخبوا نوابا عنهم من الفرنسيين المستوطنين في المستعمرات. وقد أطلقت الحكومة الفرنسية على هذا النوع من إدماج بعض أبناء المستعمرات في زمرة المستوطنين الفرنسيين اسم Assimilation وقد ترجمها كثير من الكتاب باسم امتصاص لأنها تعبر عن امتصاص بعض الوطنيين تجاه الحضارة الفرنسية لينسوا أصولهم الوطنية. ولكننا نفضل استخدام كلمة إدماج، أي إدماج بعض الوطنيين في المجتمع الفرنسي حتى ينسوا هويتهم الوطنية.

ويدعى الفرنسيون أن عمليات إدماج نسبة ضئيلة من السكان الوطنيين في الحضارة الفرنسية إنما هي عمل إيجابي لإدخال الحضارة الفرنسية إلى

المستعمرات، ورفع الأهالي هناك الى مرتبة الفرنسيين. وهذه مغالطة كبيرة، لأن تغيير الوضع القانوني لبعض الوطنيين مع تجاهل الفروق الجنسية والعقلية والبيئية والمناخية والثقافية هي محاولة فاشلة تدل على عدم الإدراك .

ولعل أبلغ مظاهر التفرقة العنصرية بين المستوطنين الفرنسيين وبين سكان المستعمرات الفرنسية ما كان يبدو في النظام القضائي، فقد أباحت قوانين الحكومة الفرنسية في كل من تونس ومراكش (المغرب) وجود محاكم وطنية بحجة المحافظة على الأعراف والتقاليد. كما أباحت المعاهدات التي عقدتها مع الزعماء الوطنيين في المستعمرات الفرنسية في غرب إفريقيا وجود محاكم قبلية وضعت في يد رؤساء القبائل أمر ما يرفع إليها من قضايا ، والفصل فيها طبقا لعادات هذه القبائل، مما ينفي المساواة أمام القانون، وخضوع الجميع لإجراءات وقوانين واحدة، وهى أول مظاهر المساواة .

وكان برلمان باريس هو الجهة الوحيدة المختصة بالتشريع لجميع أنحاء المستعمرات الفرنسية، وكان يترك تنفيذ ما يشرعه من القوانين في هذه المستعمرات إلى موظفين فرنسيين. كما أن هذه القوانين كانت دائما مكتوبة باللغة الفرنسية، وهى اللغة الوحيدة التي كان يتحتم على من يعمل في الحكومة أو له عمل ما متصل بالحكومة أن يعرفها. ومن أجل ذلك لم يتح العمل في الدوائر الحكومية إلا للموظفين الفرنسيين الذين كانت ترسلهم حكومة باريس إلى هذه المستعمرات. أما الموظفون الوطنيون، فكانوا يعملون في أدنى الوظائف، وكان يشترط فيهم معرفة اللغة الفرنسية. ومن أجل ذلك أصبح نصيب هذه النخبة من الوطنيين في وظائف بلادهم قلة ملحوظة، وبذلك ظهرت هذه التفرقة العنصرية في صورة واضحة، برغم ما نص عليه القانون الفرنسي من المساواة التامة لجميع قاطني الإمبراطورية (الجمهورية) الفرنسية أمام القانون. (١١)

وقد يكون من المفيد أن نعطي مثالا لسياسة التفرقة العنصرية الفرنسية، وواضح أن المثال الجزائري قد يعطي صورة حقيقية لهذه التفرقة. فقد استولت فرنسا على الجزائر سنة ١٨٣٠، ثم خاضت حروبا مستمرة ضد المقاومة الجزائرية. الا أن

الاستعمار الفرنسي بلغ ذروته في الجزائر في الفترة ما بين ١٨٧٠ ، ١٩١٤ حيث تم التوسع في استغلال البلاد على نطاق واسع شمل جميع المجالات الطبيعية والبشرية، فبعد انكماش المناطق العسكرية وجعلها قاصرة على الصحراء والواحات، انصرف هم الحكومة الفرنسية إلى غزو الأراضي الجزائرية كلها للاستعمار، ونقل أعداد كبيرة من المهاجرين الفرنسيين. (١٢) ثم إلى الاستيلاء ومصادرة أراض جديدة لإغراء هؤلاء المهاجرين الجدد بالثروة التي لا تتوفر لهم في أوروبا. وحتى تتمكن الحكومة الفرنسية من تحقيق سياستها عمدت إلى فتح باب الهجرة للفرنسيين إلى الجزائر قصد إحضار عنصر فرنسي بها يساوى من الناحية العددية العنصر العربي. وقد سلكت فرنسا في هذا الصدد طريقين:

١- نظام الاستعمار الرسمي:

وهدفت حكومة الجمهورية الثالثة في فرنسا إلى تطبيق هذا النظام الاستعماري الذي كان الهدف السياسي منه إحضار أعداد كبيرة من الفرنسيين إلى الجزائر.(١٣)

ومن المعلوم أن نظام الاستعمار الرسمي لقي نجاحا كبيرا خلال العشر سنوات الأولى من حكم الجمهورية الثالثة. إذ بلغ مجموع الأراضي التي حصلت عليها ٤٠٠٠ عائلة من المهاجرين الفرنسيين بالمجان في الفترة ما بين عامي ١٨٧١- ١٨٨٢ حوالي ٤٠٠,٠٠٠ هكتار. (١٤) وواضح أن هذه الأراضي الزراعية كان يتم الاستيلاء عليها من الفلاحين الجزائريين قسرا.

٢- نظام الاستعمار الحر:

وهو نظام يقوم على شراء المستوطنين للأراضي الزراعية من الجزائريين، وقد أصدرت الإدارة الاستعمارية بعض القوانين لتسهيل عملية نقل ملكية الأراضي إلى المستوطنين الفرنسيين، ومن جملة هذه القوانين مرسوم وارنييه Warnier (١٥) وكان الغرض من هذا المرسوم استغلال إحدى مواد قانون الملكية التي تنص على أن

للشريك في ملكية عقارية الحق في أن يطالب شركاءه بتحديد ملكيته وإلا ألزمهم ببيعها . وبإدخال هذا القانون إلى الجزائر أصبحت جميع الأراضي العشائرية خاضعة للتقسيم الإجباري ، مما أتاح الفرصة للمرابين الفرنسيين تحويل بعض أراضي القبائل الجزائرية إلى ملك خاص وذلك بإغراء أحد أفراد القبيلة ببيع نصيبه، ولو بثمن مرتفع، ثم يأتي الشريك الجديد - الفرنسي - فيطالب بتحديد ملكية كل فرد من أفراد العشيرة أو القبيلة، وهذا التسجيل يقتضي بطبيعة الحال تسجيل الأرض في المحاكم الفرنسية، ولما كانت مصاريف التسجيل باهظة مع ضآلة الأراضي التي يحصل عليها كل فرد في الغالب، هذا بالإضافة إلى أن التقاضي كان يتم برفع الدعوى والإجراءات المختلفة باللغة الفرنسية التي كان يجهلها أبناء القبائل في ذلك الوقت، وهكذا كان الأمر ينتهي باستيلاء المستوطنين الفرنسيين على أرض القبيلة كلها وبثمن بخس جدا. كما نلحظ أن هذا القانون لم يكن الهدف منه الاستيلاء على الأراضي الزراعية فقط لصالح المستوطنين الفرنسيين بل كان الهدف منه أبعد وأخطر من ذلك فقد استهدف في الأساس تفكيك المجتمع الجزائري، ولما كانت الوحدة القبلية ركنا من أركان المجتمع الجزائري في ذلك الوقت، فإن تفتيتها وتشريد أفرادها سيساعد على الحد من الثورات التي كان يقوم بها الشعب الجزائري من آن لآخر. (١٦)

ومن الملاحظ أن هذه السياسات العنصرية عرضت المزارعين الجزائريين لتعسف المضاربين والمرابين الفرنسيين، فنزعت منهم ملكياتهم واصبحوا بعد أن كانوا سادة في ملكياتهم الزراعية عمالا في ضيعات المستوطنين الفرنسيين الكبار. وأدت هذه السياسة الوحشية إلى تدمير الاقتصاد الزراعي الجزائري.

ومن أهم نتائج سياسة الهجرة والاستيطان تزايد أعداد المستوطنين وتكاثرهم سنة بعد أخرى، ولهذا يمكن القول إن الفترة بين عامي ١٨٧١- ١٩١٤ كانت من أنشط فترات الهجرة على الإطلاق. فحسب إحصاء سنة ١٩١٤ بلغ عدد المستوطنين حوالي ٧٧٥ ألف نسمة. (١٧) والواقع فإن شغل الفرنسيين الشاغل كان محاولة تغلب العنصر الفرنسي على العنصر الجزائري. (١٨)

وأمام هذه السياسة الجائرة، وهذا الزحف الاستعماري المتزايد، لم يستطع المجتمع الجزائري الصمود، فتحطمت بنيته، وأخذ طريقه تدريجيا نحو الانهيار.(١٩) كما أن الاستيلاء على الأراضي أدى إلى تدمير الاقتصاد الزراعي، كما تم أبعاد المزارعين الجزائريين إلى المناطق الداخلية ذات المناخ القاسي والمردود الضعيف، ولم يستطع المبعدون العثور على العشب لإطعام قطعانهم التي هلكت من شدة العطش وقلة المراعي. الأمر الذي أدى إلى إفلاس المزارع الجزائري وبالتالي إلى تعرضه للمجاعات والأوبئة الفتاكة. (٢٠)

وهكذا تحول معظم الجزائريين إلى عمال لخدمة الرأسمالية الاقتصادية الاستعمارية. وكان من الطبيعي أن يقترن بهذا البؤس المادي انتشار الجهل، فأوشكت الثقافة العربية على الاندثار، إذ لم يبق من حملة هذه الثقافة إلا الأقلية التي تمركزت في المدن الجنوبية حيث تخف وطأة الاستعمار. وانتهى هذا الوضع إلى اعتقاد المستوطنين الفرنسيين في الجزائر بتفوقهم العنصري، وإيجاد تبرير تعسفي لاحتفاظهم بامتيازاتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فوصفوا الجزائريين بأنهم جنس غير قابل للتعليم.

ورغم هذه السياسة العنصرية الجائرة فإن الجزائري المعتد بدينه الإسلامي الحنيف كان مصرا على رفض التعامل مع المحتل، كما رفض ثقافته وأساليب حياته وظل متشبثا بعاداته وتقاليده ودينه الإسلامي. ومما يؤكد ذلك اعتراف هانوتو - أحد المتخصصين في الشئون الاستعمارية - الذي قال «بأن الإدماج قد طبق لصالح المستوطنين ، وأنه من المستحيل إدماج عنصر السكان الأصليين في البيئة الفرنسية اجتماعيا وثقافيا لأسباب تاريخية ودينية». (٢١)

فإدماج بعض الجزائريين في الثقافة الفرنسية لم يكن إلا لصالح المستوطنين ولفائدتهم كي يتمكنوا من تكوين طابور خامس بين السكان الوطنيين. كما أدت سياسة الإدماج إلى خلق نوع من التفرقة العنصرية بين جنسين مختلفين اجتماعيا وحضاريا ودينيا. فالعنصر الفرنسي الذي استأثر بكل السلطات وسيطر على اقتصاد البلاد وإدارتها، كان يسعى دائما إلى استعباد العنصر الجزائري من كل المجالات السياسية

والاقتصادية والإدارية في البلاد . وحتى الجزائريين الذين حصلوا على الجنسية الفرنسية لم تتغير نظرة المستوطنين الفرنسيين إليهم فسموهم بالمسلمين الكاثوليك، ورفضوا أن يكونوا معهم أغلبية في المجالس المحلية المشتركة. وقد ظهرت آثار هذه السياسة العنصرية في جميع نواحي الحياة. فمن حيث المشاركة في الإدارة لم تكن مشاركة السكان الأصليين سوى مشاركة صورية، ولم يكن لهم فيها أية سلطة أو نفوذ، بل استعملوا كأداة لتسهيل توطيد الاستعمار، فكانت المناصب المخصصة لهم مناصب ثانوية.

وفي القضاء انتزع الفرنسيون تدريجيا اختصاصات المحاكم الشرعية وحولوها إلى محاكمهم المدنية. ففي سنة ١٨٤١ نزع منها اختصاص الجنح والجنايات، ثم نزع منها كذلك في عام ١٨٨٦ حق النظر في شئون الملكية، وأصبح من حق المتخاصمين في جميع الأحوال أن يرفعوا قضاياهم إلى محاكم المصالحات الفرنسية.

وفي بلاد القبائل اعترفت السلطات الفرنسية بمجلس الجماعة على أن تطبق الأعراف البربرية . ثم نزعت منهم هذا الاختصاص في سنة ١٨٧٤. [٢٢] وهكذا تقلص عدد المحاكم العربية إلى ٦١ محكمة فقط سنة ١٨٩٠. ولكن الإدارة الفرنسية في الجزائر طالبت بتغيير نظام القضاء واستبداله بقضاء خاص للسكان الأصليين (الجزائريين) تتوفر فيه سرعة الفصل، وكانت تريد من وراء ذلك استخدام القضاء كوسيلة رادعة في يد الإدارة. وقد استجابت الحكومة الفرنسية إلى ذلك فأنشأت محاكم أطلقت عليها اسم محاكم الردع لتقوم مقام محاكم الدرجة الأولى العادية بالنسبة للجزائريين. وإلى جانب استعمال القضاء كوسيلة رادعة لقمع الجزائريين، قامت الحكومة الفرنسية بفرض مجموعة من القوانين على السكان الجزائريين سنة ١٨٨١ ، وقد أصطلح على تسمية هذه القوانين بإسم قانون الانديجينا. [٢٣] La Code de Lindigénat وهذه القوانين التي عرفت بإسم قانون السكان الأصليين، هي عبارة عن عدة استثناءات جائرة تتحول بمقتضاها اختصاصات السلطات القضائية إلى السلطة الإدارية، وكان الغرض منها إعطاء الإداريين الفرنسيين سلطات أوسع لإخضاع وقمع القبائل الثائرة. إلا أن هذا الإذن المؤقت لمعاقبة الوطنيين دون

محاكمتهم، كان لا يخضع في جملته لأية مراقبة، فاصبح باستطاعة السلطات الاستعمارية إلقاء السكان الوطنيين في السجن دون محاكمتهم أو جلدهم أو نفيهم إلى أماكن نائية في الصحراء، أو مصادرة أموالهم. كما فرضت السلطات الفرنسية كذلك وجوب حمل الجزائريين لترخيص خاص إذا رغبوا في التنقل بين أقاليم الجزائر المختلفة. كما عمدت السلطات الاستعمارية إلى إنزال العقوبات والغرامات على كل من رفض العمل في المزارع الخاصة بالمستوطنين الفرنسيين. (٢٤)

أما بالنسبة للتعليم، فقد استهدفت فرنسا تحقيق استعمار فكري بإنشائها لمدارس فرنسية بالجزائر، ومحاولة تعميم اللغة الفرنسية على كل السكان الجزائريين. ففي سنة ١٨٧٠ كان في الجزائر ٣٦ مدرسة ابتدائية فرنسية عربية وثانويتان فرنسيتان عربيتان وثلاث مدارس قرآنية (دينية). (٢٥) إلا أن الشعب الجزائري هاجم المدارس الفرنسية. وهذه السياسة العنصرية التعسفية التي كانت تهدف إلى إبعاد المسلمين عن المدارس الوطنية العربية، وفرض الفرنسة في التعليم، هي سياسة مخططة من أجل القضاء على عروبة الجزائر. ولكن بعض فئات المجتمع الجزائري اتجهت إلى تعليم أبنائها في جامعة الأزهر وجامعة القيروان وجامع القرويين. كما أن نخبة من الجزائريين أخذوا بنصيب من الثقافة الفرنسية، واطلعوا على الوضعية التي آل إليها الشعب الجزائري، فقاموا بالمطالبة برفع الظلم والقهر الذي فرض على الجزائريين من جانب السياسة الفرنسية العنصرية. وهكذا انبثقت أولى المنظمات القومية في مستهل القرن العشرين. (٢٦) وكون المثقفون الجزائريون حركة عرفت بإسم الشباب الجزائري Les Jeunes Algeriennes ولم يكن هدف هذه الحركة في ذلك الوقت المطالبة بالاستقلال، بل كان هدفها نبذ العنصرية والمساواة في الحقوق بين الجزائريين والمستوطنين الفرنسيين، ومنح الجزائريين الحقوق التي كان يتمتع بها المستوطنون الفرنسيون. (٢٧) ولكن كان على الحركة الوطنية الجزائرية أن تمر بفترة طويلة نسبيا، حتى أمكن للثورة الجزائرية المسلحة والتي اندلعت في أول نوفمبر ١٩٥٤ أن تحقق استقلال الجزائر سنة ١٩٦٢، بعد أن قدمت مليون شهيد جزائري قربانا لنيل الحرية، وهكذا انتهت التفرقة العنصرية في الجزائر.

وإذا كان المثال الجزائري بالنسبة للتفرقة العنصرية التي اتخذتها فرنسا في مستعمراتها السابقة، وأن ما قلناه عن الجزائر ينطبق بشكل أو بآخر على كل المستعمرات الفرنسية، فإنه يبقى أن نشير إشارة سريعة إلى السياسة الفرنسية العنصرية تجاه الحركة النقابية في الممتلكات الفرنسية السابقة، فرغم أن القانون الفرنسي أباح للمستوطنين الفرنسيين تكوين نقابات لهم في المستعمرات، فإن هذا القانون لم يسمح بدخول العناصر الوطنية إلى هذه النقابات إلا بعد فترة طويلة نسبيا، فقد أباحت السلطة الفرنسية الحق لعمال المغرب في دخول النقابات بعد عام ١٩٤٦ فقط، على ألا يحتلوا أكثر من ٥٠٪ من المقاعد في مكاتب النقابات والاتحادات ، بينما لم يحدد نصيب العمال الفرنسيين من المقاعد بأي حد أقصى، والمعنى الواضح لذلك هو جواز طغيان العنصر الفرنسي على مقاعد النقابات، مما يجعل إدارة أمور هذه النقابات في أيديهم ووفقا لمصلحتهم. وقد أبيح تكوين النقابات المختلطة بين الوطنيين والمستوطنين في المستعمرات الفرنسية في غرب إفريقيا، ولكن احتفظ هنا أيضا بمراكز الرياسة للفرنسيين، حتى أصبحوا أصحاب الكلمة فيها. وإذا ما كون بعض العمال الوطنيين نقابات منفصلة حتم القانون الفرنسي أن تكون هذه النقابات فروعا للنقابات الفرنسية كي يمكنها أن تنضم إلى الاتحاد الدولي العام للنقابات في بروكسل. وبذلك أصبح العمال الوطنيون في المستعمرات الفرنسية غير ذي قيمة مطلقا.

كما تظهر التفرقة أيضا في الضرائب، فبينما فرضت الضرائب على الفرنسيين والوطنيين على العمل والإيراد، وضعت الزكاة على الرأس بالنسبة للمسلمين، ولم يعف منها النساء ، وفي بعض المناطق، وضعت الزكاة على ماشية الأرض. ولكن جعلت قيمتها ١٠٪ ، كما جعلت العشور على الأرض، وهذه المسميات وإن كانت عربية مما يظهر علاقتها بأحكام الدين الإسلامي، إلا أنها لا تمت للدين الإسلامي بصلة، فالزكاة في الإسلام عينية، كما أنها لا تزيد عن ٥ , ٢٪ ، وإذا كانت الزكاة في الإسلام قد حددت مصارفها، فإن السياسة الفرنسية العنصرية قد أضافتها إلى الإيراد العام وصرفتها كما صرفت الضرائب الأخرى، غير متقيدة في ذلك بأحكام الشريعة

الإسلامية. [٢٨] هذا بالإضافة إلى إنشاء المدن الفرنسية في المستعمرات، وكذلك النوادي والمطاعم، ولم يصرح للوطنيين بارتيادها.

واضح أن سياسات التفرقة العنصرية في المستعمرات الفرنسية السابقة، إنما كانت نابعة من اقتناع الفرنسيين بأن الجنس الفرنسي متفوق على ماعداه من جنيسات سكان المستعمرات. ولكن الثورات الوطنية المتلاحقة أدت إلى أفول نجم الحركة الاستعمارية الفرنسية، ومن ثم سقوط السياسات العنصرية.



بلجيكا والتفرقة العنصرية
في مستعمراتها السابقة

يعزى إنشاء مستعمرة الكونغو البلجيكي إلى مجهودات الملك ليوبولد الثاني ملك بلجيكا. وسرعان ما تألفت الجمعية الدولية لكشف إفريقيا، والتي قامت بجهود ضخمة من أجل استعمار الكونغو، وقد اعترفت الدول الإستعمارية سنة ١٨٨٤ بقيام دولة الكونغو الحرة، وعلى أن تقوم على إدارتها جمعية الكونغو الدولية التي يرأسها الملك ليوبولد.

ويعتبر قانون عام ١٩٠٨ بضم الكونغو إلى بلجيكا واعتباره مستعمرة، القانون الأساسي لهذه المستعمرة، وقد عدل هذا القانون بقانون آخر صدر سنة ١٩١٢. وكانت أولى نتائج هذا القانون زوال الجنسية الكونغولية التي كانت قائمة من قبل، وأصبح نظريا جميع رعايا هذه المستعمرة بلجيكيين، بينما لا يعتبر بلجيكيا طبقا للدستور البلجيكي إلا المولود من أب بلجيكي ، فكانت النتيجة الطبيعية والمنطقية عدم تمتع الإفريقيين في الكونغو بأية جنسية.

وقد أصبحت الكونغو في حالتها الجديدة تابعة لوزارة جديدة هي وزارة المستعمرات التي يعتبر وزيرها بمثابة مستشار للملك في شئون المستعمرات. (٢٩)

وقد حدد قانون عام ١٩٠٨ سياسة بلجيكا بأن رسالتها «تستند أساسا إلى عمل متحضر يهدف إلى غرضين رئيسيين: الأول وهو هدف معنوي يقصد به تأكيد الرفاهية للمواطنين الأصليين، والعمل على رفع مستواهم عن طريق تأكيد الحرية الفردية، والثاني هو القضاء التدريجي على الأمية وتطوير الملكية، ومساندة المشروعات الوطنية الخاصة بتثقيف الوطنيين ومساعدة السكان على تفهم وتقدير مميزات المدنية الحديثة». وواضح زيف هذه الكلمات الرنانة.

فقد كتب الزعيم لومومبا أن بلجيكا قد قامت فعلاً بأعمال كثيرة ولكن من أجل الحفنة الصغيرة المستعمرة، وصاحبة الكلمة الأولى في مقدرات الشعب الكونغولى.

وقد ذكر هذا القانون أن البلجيكيين والكونغوليين مواطنون لا فرق بينهم. ومن أجل هذا الهدف صدر مرسوم ملكي في أول يونيو سنة ١٩١٢ بإنشاء لجنة دائمة تهدف إلى الإشراف على حماية الوطنيين والعمل على تحسين حالتهم المعنوية والمادية في كافة أنحاء المستعمرة، وتتكون هذه اللجنة من ثمانية عشر عضواً يرأسهم المدعي العام لمدينة ليوبولدفيل، كما أنشئت لجنة فرعية في اليزابث فيل.

«وتقدم اللجنة كل عام تقريراً إلى الملك عن الإجراءات التي اتخذت من أجل صالح الوطنيين ويحق للمواطنين جميعاً أن يشرحوا لأعضائها الأعمال غير المشروعة التي كانوا ضحية لها».

وفي عام ١٩٤٩ أنشئ نظام البطاقات الشخصية الذي كان يتحتم على كل ساكن بالكونغو أن يحملها ولكنها لا تمنح للوطنيين كافة، بل للملمين منهم بالقراءة والكتابة والذين يثبتون استعداداً طيباً بالنسبة للسلوك والعادات المتمدنة، والذين يرغبون بإخلاص في تحقيق قدر معين من المدنية، بشرط أن يكونوا متزوجين (في حالة زواجهم) بزوجة واحدة. وتمنح هذه البطاقات لمن يقدم طلباً بذلك إلى مأمور المقاطعة. الذي يملك حق سحبها مؤقتاً أو بصفة دائمة من الأشخاص الذين يظهرون في أي لحظة عدم تنفيذهم لشروطها. وهذه البطاقات تبيح لحاملها الحصول على نفس الحقوق القانونية التي للأوروبيين بالنسبة للحق في التقاضي الجنائي وتخفيض مصاريف الدعاوى الجنائية والتعويض الأدبي، والاستفادة من القرارات الخاصة بالعفو عن المذنبين، ودفع الغرامات بنفس فئات الأوروبيين وحرية التجول الليلي في المناطق الصناعية، وفي أحياء الأوروبيين. وفي تملك العقارات وحق العلاج في العيادات الأوروبية.

والمعنى الواضح لهذا كله أن الوطني غير الحاصل على هذه البطاقات محروم من مزاولة أى شيء من هذه الحقوق. أي أن الوطنيين محرومون من طلب حق مدني إذا نزل بهم غبن أو إهانة ، كما لم يكن يعفى عن مذنبيهم بنفس الشروط التى يعفى بها عن المذنبين الأوروبيين. كما لم يكن يسمح لهم بالتجول في الأحياء الأوروبية ليلاً، أو تملك العقارات ، أو العلاج في العيادات الأوروبية. أي أن المجتمع وإن لم ينص على

ذلك صراحة في القانون - كان منقسماً إلى مجتمعين منفصلين يتمتع أولهما بما يريد من الحقوق بينما الثاني محروم من بعض هذه الحقوق، ولايجوز له التمتع بها إلا بعد أن يثبت أنه حفيظ على التمتع بها، فيقدم طلباً بذلك إلى المأمور الذى يقوم بفحص الحالة ودراستها وحينئذ يستطيع أن يبيح للطالب هذا التمتع بصرف بطاقة خاصة له. وعليه أن يثبت دائماً استحقاقه لحملها، وأن أي سلوك منه يوجب اللوم يحتم على المأمور سحب البطاقة مؤقتاً أو بصفة دائمة ليعود إلى حالته الأولى.

وكان منح هذه البطاقات أمراً صعباً . ففي مدة ثمانية أعوام لم يحمل هذه البطاقات من الوطنيين البالغ عددهم أثني عشر مليوناً من السكان غير ٨٨٤ شخصا أي بمعدل ١١١ شخصا في كل عام. وقد علق على ذلك الزعيم لومومبا بأن منح هذه البطاقات لجميع سكان الكونغو يحتاج إلى ألف قرن، إذا سار منح هذه البطاقات بهذا المعدل السنوي.

هذا إلى أن هذه البطاقات لم تكن لها نتائج عملية إذ أنها لا تبيح لحاملها الحصول على نفس الأجر الذي يحصل عليه زميله البلجيكي.

وفي ١٧ مايو سنة ١٩٥٢ صدر (قانون تسجيل الكونغوليين). وكان الغرض منه إتاحة الفرصة لبعضهم بالتمتع بنفس الحقوق التي يتمتع بها البلجيكيون من الناحية المدنية، وإخضاعهم لسلطة القوانين ذات الطابع الأوروبي. أي خلق طبقة ممتازة من الوطنيين ينظر إليها إخوانهم بعين الحسد. ويمكن للوطني الحصول على هذا التسجيل إذا بلغ الحادية والعشرين من عمره، وأثبت أن مظهره الشخصي وطريقة حياته تتلاءم مع الحياة العصرية، وأنه مستعد لتحمل التبعات الملقاة على عاتقه طبقاً للتشريعات المكتوبة.

وعلى من يرغب في ذلك أن يقدم طلباً مشفوعاً بمستخرج رسمي لشهادة الميلاد وشهادة تثبت حسن سلوكه ووضعه العائلي. وكذلك بقية الشهادات الدراسية الحاصل عليها.

وكان يقدم هذا الطلب إلى المدعي العام الذي يقوم بالتحقق من صاحب الطلب عما جاء بطلبه من بيانات، كما يقوم بالتحريات السرية عن قيمة عمله من الناحية

المهنية ومركزه الاجتماعي ويرسل موظفاً لزيارته في منزله ويدخل كافة الحجرات حتى دورة المياه من أجل التأكد من مستوى معيشته وتلاؤمها مع الحياة المدنية العصرية. حتى إذا تم كل ذلك يحدد النائب العام ميعاداً لحضوره أمام قاضي محكمة الدرجة الأولى، ومعه عائلته وأولاده . فيسأله القاضي عن الدوافع التي دفعته إلى تقديم هذا الطلب، وكيفية قضائه لوقت فراغه وعن أصدقائه ونوع الكتب التي يقرؤها. وأسماء كتابها، كما تسأل زوجته عن تصرفه في راتبه، وكيفية سلوكه معها ومع أولاده. وأخيراً يوافق القاضي على طلب التسجيل. ويروي الزعيم لومومبا أنه فيما بين سنتي ١٩٥٢ و ١٩٥٥ لم يسجل غير مائة وستة عشر فردا.

وهناك من الوطنيين من كانت تنطبق عليه شروط التسجيل لكنه يرفض التقدم لهذا (الامتحان) ومن هؤلاء القسس الذين يرون في تلك الإجراءات ما يتنافى مع الكرامة.

وهذا التسجيل وإن أعطى المتمتعين به بعض الحقوق إلا أنه لم يعطهم نفس الحقوق التي يتمتع بها الأوروبيون، مثل الحق في الأجر المتساوي مع أجر زملائه. حتى لقد كون الوطنيون المسجلون جمعية فيما بينهم للمطالبة بحقوقهم، وأرسلوا بذلك طلباً إلى الحاكم العام، مطالبين بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية حتى إذا قابلوا تجاهلاً تاماً لمطالبهم رفعوا أمرهم إلى وزير المستعمرات. ولكن بقي طلبهم بدون رد.

وكان المعنى الواضح لهذا كله تقسيم الوطنيين إلى طبقتين إحداهما ممتازة يتطلع إليها الآخرون بعين الحسد، وهي في نفس الوقت منفصلة عن بقية طبقات المجتمع الوطني لا تتفاعل معه بل تبتعد بقدر الإمكان عن التفاعل معه وتتقرب بقدر الإمكان من المجتمع الأوروبي. الذي مازال ينفر منها، ويمتنع عن إعطائها نفس حقوقه وإن لم يتحرج من أن يلقي عليها بكل التبعات والمسئوليات. فهو ملزم بأن يعطي أولاده تعليماً مساوياً لتعليم الأوروبيين بإرسالهم إلى المدارس الأوروبية ذات المصاريف العالية، وشراء ما اعتاد طلبة هذه المدارس شراءه من أشياء تقليدية من الملابس الخاصة وكذلك عليه واجب اختيار سكن ملائم مجهز بأثاث ملائم أيضا يطابق مركزه

المميز، كما يجب عليه المحافظة على هذا المستوى المعيشي الذي يلائم أمثاله من شاغلي مركزه، وكذلك دفع نفس الضرائب التى يدفعها زملاؤه الأوروبيون والإسهام في كافة الأعمال الخيرية. وهو في نفس الوقت لا يحصل على عقد العمل أو الأجر الذي يجب أن يستفيد به.

ولقد أعلن وزير المستعمرات عند إصداره هذا القانون بأن الهدف من إصداره هو تأكيد مبدأ عدم التفرقة بين المواطنين إلا طبقاً لدرجة التطور.

هذا في الوقت الذي كان يسمح فيه للمولدين بالتمتع بنفس معاملة الأوروبيين دون شروط خاصة بل ويفيدون من قانون عقد العمل الخاص بالأوروبيين. بل يمنع القانون تطبيق عقد العمل الخاص بالوطنيين عليهم. علماً بأن أغلب هؤلاء المولدين كانوا يعيشون مع أمهاتهم وقضوا فترة الطفولة في الأحياء الوطنية وتعلموا في المدارس الوطنية. بل إن أغلبهم أيضاً لم يصل إلى مرحلة الدراسة الثانوية.

وتصل التفرقة أيضا إلى السجون، فالمجرمون البلجيكيون يعاملون معاملة ممتازة بالنسبة للمجرمين الوطنيين، ويطالب الوطنيون بالمساواة في السجون لاسيما وأن إفريقيا لم تعرف - قبل مجيء الأوروبيين - هذا النوع من الجرائم الذي يستحق السجن لمدد طويلة، فهي جرائم دخيلة على مجتمعه أتى بها الأوروبيون (المنحلون) معهم. ويعتبر الجلد إحدى العقوبات التي يعاقب بها بعض المجرمين. وظل الأمر كذلك حتى ٣١ أغسطس سنة ١٩٤٧ حين صدر أمر بمنع جلد القضاة ورجال القوات العامة ورجال الكنيسة والمطابقين والموظفين الوطنيين في الإدارة.

كما كان يتعرض الوطنيون في قراهم الوطنية للسخرة من رجال الإدارة في الأعمال العامة ما دفع بالكثيرين منهم إلى الهرب إلى الأماكن الصناعية. وكان هذا سبباً في خلو قرى بأكملها من رجالها. ومما يزيد في نكبة هؤلاء المهاجرين أنهم كانوا لا يعرفون حرفة معينة مما يضطرهم إلى الانضمام إلى جيش العاطلين في المدن لمدد تتراوح في طولها حتى ينضموا أخيراً إلى إحدى عصابات المجرمين، لاسيما وأنهم لا يحملون تصاريح المرور التي تبيح لهم التنقل.

أما عن الاشتراك في الحكم فقد كان كل من البلجيكيين والإفريقيين محرومين من الإسهام في الحكم بأي قدر من الإسهام ، فالموظفون المعينون بوساطة حكومة بروكسل هم الذين كانوا يقومون بتنفيذ القوانين التي يسنها البرلمان البلجيكي بعد استشارة المجلس الاستعماري الأعلى، وقد أثار هذا الوضع شبهة كثير من الكتاب حتى الأوروبيين والأمريكيين أنفسهم. فقد كتب كارل رون في إحدى المجلات البلجيكية يقول إن هذه السياسة تهدف فقط إلى سيادة الرجل الأبيض، وإذا كانت الحكومة تتحايل ببعض المظاهر الشكلية لمنع إتاحة الفرصة للنقاد المخلصين من الكلام. أي أن الديموقراطية البلجيكية نوع من الخداع والكذب والفوضى. وتزعم الأستاذ جون فان بلزن الأستاذ بكلية التجارة في أنتورب الدعوة إلى ضرورة السبق بمشروعات الإصلاح في الكونغو بإشراك الإفريقيين في الحكم وفي وضع القوانين، بل اقترح عقد مؤتمر إفريقي أوروبي على مثال المؤتمر الآسيوي الأفريقي من أجل مناقشة المسائل المشتركة، بل وصلت هذه الاقتراحات إلى حد المطالبة بإشتراك الدول الإفريقية المستقلة، كمصر وأثيوبيا وتونس والسودان فيه. وقد عارض رجال الشركات التي تعمل هناك هذه المقترحات لما رأوه فيها من خطر على أرباحهم.

ولكن الحكومة أرادت أن تقطع الطريق على المطالبين بالاستقلال فأصدرت مرسوماً في ١٠ مايو سنة ١٩٥٧ بإنشاء مجالس المقاطعات ومجالس المديريات والمجلس الإستشاري العام للكونغو، وجعلت العضوية فيه للبلجيكيين والوطنيين، ولكن مما ينقص من قدر هذه المجالس أنها تؤكد سيادة الرجل الأبيض أكثر مما تؤكد المساواة، فقد جعل جميع الأعضاء معينين يعينهم حكام المقاطعات والمديريات من البلجيكيين كما أن نسبة الأعضاء الوطنيين وهم الذين يمثلون الكثرة من السكان كانت من الضآلة إلى حد أن رأيهم لم يكن يعتد به كثيراً. وقد عبر لومومبا عن مقدار خيبة أمل الوطنيين في هذه المجالس حين اقترح قبل نهاية عام ١٩٥٧ أن تجعل العضوية الوطنية لهذه المجالس عن طريق الإنتخاب ومعادلة لنسبتهم العددية، وإن لم ينكر حق الأعضاء الأوروبيين في هذه العضوية كي يكون المجتمع مثالياً. هذا إلى أن مجلس المستعمرة الإستشاري لم يجعل للوطنيين حقاً فيه مطلقاً . فكان ذلك داعياً إلى أن يقترح لومومبا أن يوجد بين أعضائه بعض الإفريقيين المختارين من الصفوة

الممتازة المثقفة، حتى يتسنى لهم مناقشة مشكلات الكونغو في هذه الجمعية الكبيرة. فهذه الخطوات كلها تدل على عدم حسن نية البلجيكيين فيما يحاولون إدخاله من النظم بل تكاد كلها تجمع على تأكيد سيادة البلجيكيين.

أما عن أجور العمال فقد أجمع الكتاب على أن هذه الأجور - ومعها أجور العمال في روديسيا الشمالية - حيث تكون منطقة النحاس امتداداً طبيعياً لمنطقة النحاس في كاتنجا - تافهة ، وتقصر عن إعطاء العامل شيئاً سوى الطعام اليومي. فأجر العامل الوطني لا يزيد على سبعة جنيهات في الشهر وهو يكون ١/٧ أجر العامل الأوروبي. أي أن أجر هذا العامل الأوروبي اليومي يعادل أجر العامل الوطني في أسبوع كامل. عدا ما يتمتع به العامل الأوروبي من رعاية طبية ومنزل مهيأ. وتخفيضات كبيرة في أثمان ما يستهلكه بحكم عضويته في النقابة أو الجمعية التعاونية. [٣٠] ولكن الحركة الوطنية في الكونغو أمكنها في النهاية تحقيق الاستقلال والقضاء على سياسة التفرقة العنصرية هناك.



إيطاليا وسياسة التفرقة العنصرية

صدرت التشريعات في المستعمرات الإيطالية السابقة لتكريس التفرقة العنصرية.

وقد بدأت هذه السياسة منذ عام ١٩٣٧، بعد أن استولى الإيطاليون على أثيوبيا بسنة أو دون ذلك بقليل، فقد عرف الحكم الفاشستي الذي قام في إيطاليا منذ عام ١٩٢٥ بالغطرسة والتعالي، ومحاولة إحياء الحلم القديم - حلم الإمبراطورية الرومانية القديمة - ولكن يبدو أن أنصار هذا الحكم لم ينتبهوا إلى هذه العنجهية وضرورة المحافظة عليها، إلا بعد أن رأوا الإيطاليين في المستعمرات الإيطالية قد استوطنوا بأعداد كبيرة وقبلوا أحط الحرف والأعمال، وتصاهروا مع الوطنيين وعاشوا في الأكواخ الوطنية، وتركوا أولادهم المولدين دون تعليم.

وكان صدور أول القوانين العنصرية في ١٩ أبريل ١٩٣٧ الذى نص على عقوبة الحبس خمس سنوات للمواطن الإيطالي الذى يصهر إلى اثيوبي. ونص قانون ١٧ سبتمبر ١٩٣٨ على عدم الاعتراف بالزواج الذي يحدث بين المواطنين الإيطاليين والرعايا (الوطنيين) كما جعلت عقوبة الحبس خمس سنوات للطرفين. وأطلق على الأوربيين اسم الآريين ، وعلى الوطنيين اسم غير الآريين، واكتفى القانون في حالة إقدام أحد الآريين غير الإيطاليين على تأسيس علاقة زوجية شرعية مع إحدى المواطنات بطرده من الممتلكات الإيطالية.

كما أدت هذه السياسة العنصرية إلى منح الإيطاليين امتيازات خاصة للتمتع بها مع حرمان الوطنيين من أنواع معينة من العمل، كما حرم عليهم ركوب الدرجة الأولى في قطارات السكة الحديد، كما خصصت لهم حافلات خاصة لا يركبها غيرهم، كما حرموا من الانضمام إلى النوادي الإيطالية، وكذلك التقدم إلى مدارس المستوطنين الإيطاليين. [٣١]

ولكن هزيمة إيطاليا في الحرب العالمية الثانية أدت إلى استقلال أثيوبيا ، ومن ثم انتهاء تلك السياسة العنصرية الايطالية هناك.



التفرقة العنصرية في جنوب إفريقيا

كان البرتغاليون هم أصحاب التجربة الأولى في منطقة الجنوب الأفريقي، وذلك أثناء حركة الكشوف الجغرافية في نهاية القرن الخامس عشر وبداية القرن السادس عشر. (٣٢)

ففي عام ١٤٩٧ قام فاسكو داجاما Vasco Da Gama بأولى رحلاته المشهورة إلى الهند بطريق يدور حول أفريقية فغادر لشبونة في يونيو ١٤٩٧ واجتاز رأس الرجاء الصالح. (٣٣)

ولكن نتيجة للثورة الهولندية التحررية ضد السيطرة الأسبانية على بلادهم، ومن ثم استقلال هولندا سنة ١٦٠٩ ، فان الدولة الهولندية الجديدة بدأت في المساهمة في العمليات الاستعمارية. (٣٤) وهكذا بدأ الاستعمار الهولندي لمنطقة رأس الرجاء الصالح في الجنوب الأفريقي. (٣٥) وذلك عندما أسست الشركة الهولندية الشرقية قاعدة دائمة لها في ميناء الكيب لتنظيم عملية تزويد السفن بالمؤن أثناء رحلاتها إلى آسيا. (٣٦)

وبدأت المناوشات بين المستوطنين والشركة نتيجة لاختلاف المصالح، لأن الشركة كانت تحصل على إنتاجهم بأبخس الأسعار، وتتقاعس عن إمدادهم بالسلاح لتحقيق التوسع على حساب الأفارقة. وهكذا بدأت تحدث ثورات ضد الحكم الهولندي سيما في منطقة سوليندام Soellendam وجراف رانيت Grafreint في عام ١٧٩٥.(٣٧)

وأدى الصراع بين الثورة الفرنسية وبريطانيا إلى أن توجه بريطانيا قواتها لاحتلال رأس الرجاء الصالح سنة ١٧٩٥، ولكن طبقا لمعاهدة إميان Amiens انسحبت بريطانيا في عام ١٨٠٣، ثم تجدد بينهما الصراع بنجاح فرنسا في احتلال هولندا وتحويلها إلى جمهورية باتافيا، وأصبحت الرأس مكانا للانتقام من الجمهورية الوليدة. (٣٨) وهكذا احتلتها بريطانيا وحاولت أنجلزة الرأس وفرض نظمها على الهولنديين والمستوطنين هناك. (٣٩)

ولم تفعل هولندا شيئا للدفاع عن المستوطنين. (٤٠) وذلك لأن بريطانيا كانت قد وقعت بجانبها ، ووعدتها بالعمل على توحيدها بعد أن قسمها نابليون، وذلك مقابل تنازل هولندا لبريطانيا عن مستعمرة الرأس، وقد حدث ذلك بالفعل في مؤتمر فيينا عام ١٨١٥، و بذلك صارت بريطانيا الوريث للمستعمرة الهولندية في الكيب. (٤١) وهكذا سيطرت بريطانيا على الكيب، (٤٢) وألغى الحكم البريطاني نظام الرقيق، فخسر البوير (الهولنديون) كميات ضخمة من الأموال فبدأوا في الهجرة من الكيب إلى ناتال والترانسفال، وعرفت هذه بالهجرة الكبرى، واستمرت نحوا من عشر سنوات اعتبارا من عام ١٨٣٦. (٤٣) وأسسوا ما يعرف بجمهوريات البوير بتكوين مستعمرتي الأورنج والترانسفال «جمهورية جنوب إفريقيا». (٤٤) ولكن البريطانيين تتبعوا هؤلاء المهاجرين واستولوا على ناتال، وضموها إلى الكيب. (٤٥)

وفي يناير ١٨٥٧ أُنتخب برتيو ريوس كأول رئيس للترانسفال «جمهورية جنوب إفريقيا» . وفي ٣ أبريل ١٨٦٠ اتحدت جمهورية ليدينبرج مع الترانسفال في جمهورية جنوب إفريقيا بعاصمتها بريتوريا. (٤٦) ولكن بريطانيا ضمت الترانسفال ، مما أدى إلى اندلاع حرب البوير الأولى والتي انتهت إلى منح الترنسفال الحق في إدارة الأمور الداخلية، على أن تبقى السياسة الخارجية في أيدي السلطات البريطانية. (٤٧)

وكان الممثل البريطاني في الكيب هو سيسل رودس Cecil Rhodes الذي يعد واحدا من أهم السياسيين والاقتصاديين الذين أثروا على مجريات الأمور في جنوب إفريقيا. (٤٨) ، وتمسك بإخضاع المنطقة للاستعمار البريطاني. (٤٩)

وقد تدهورت العلاقات بين الإنجليز والبوير (الهولنديين) فيما يعرف بحرب البوير (١٨٩٩) ورغم البطولات التي أحرزها البوير ، الا أن الحرب انتهت بهزيمتهم لاستخدام بريطانيا الطرق الحديثة في الحرب . وأسفرت هذه الحرب عن الكثير من القتلى والجرحى. . (٥٠) وتجلى في حرب البوير كفاح الهولنديين المرير الذي ظهر بين عامي ١٨٩٩-١٩٠٢ من أجل مواجهة القوات البريطانية. (٥١)

وفي النهاية تم توقيع سلام فرنيجنج Peace of Vereeninging بين بريطانيا والبوير (الهولنديين) وأصبحت الترانسفال والأورنج بمقتضاه لهما حق الاستقلال

الداخلي، ووعدتهما بريطانيا بإقامة الحكومة المسئولة وحق المساواة مع الإنجليز الموجودين في جنوب إفريقيا. وفيما بين عامي ١٩٠٤- ١٩٠٧ قامت المفاوضات بين الطرفين من أجل اتحاد المستعمرات الأربعة: الكيب، ناتال، الترانسفال والأرونج. كما كان قد تشكل قبل ذلك (في عام ١٩٠٣) الاتحاد الجمركي من أجل توحيد اقتصاد المستعمرات الأربعة والعمل على التوحيد السياسي بينها. (٥٢)

وأخيرا وفي عام ١٩٠٩ صدرت تشريعات جنوب إفريقيا، وهى تشريعات تعترف بوحدة كل المستعمرات البيضاء الأربعة، واصبح يعرف بإسم اتحاد جنوب إفريقيا. كما نصت التشريعات على إنشاء برلمان واحد يمنح وضعا متساويا للبيض من الإنجليز والبوير (الهولنديين)، وأن يقتصر البرلمان على البيض فقط. وتم وضع دستور للاتحاد.

وفي عام ١٩١٠ أعلن قيام اتحاد جنوب إفريقيا الذي تقرر فيه أن يرأسه رئيسان بالتناوب هما بوثا وإيان سميث، اللذان يعتبرها بعض الكتاب المؤسسين الأولين للدولة والأول من أصول هولندية والثاني من أصول إنجليزية. (٥٣) وهكذا اكتسب اتحاد جنوب إفريقيا وضع الدولة على الصعيد العالمي، واعترفت بها عصبة الأمم في أعقاب انتهاء الحرب العالمية الأولى، كما منح لها حق الانتداب على ناميبيا . (٥٤)

ومع قيام الدولة نص الدستور (القانون الأساسي) على حرمان السكان الإفريقيين من حقوقهم المشروعة.

القوانين العنصرية في جنوب إفريقيا:

في الواقع أن التطور الاقتصادي في جنوب إفريقيا أدى إلى تلك المنافسات بين البيض أنفسهم، ثم بينهم وبين السكان الأصليين. فمنذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر كانت قد بدأت عملية اكتشاف المعادن في منطقة الترانسفال، وكان اكتشاف الماس أولا في عام ١٨٨٩ ، ثم اكتشف الذهب، وتلته سلسلة اكتشافات لمعادن ثمينة وعديدة منها البلاتين والنحاس والرصاص والفحم والحديد وغيرها.

وقد أدت تلك الاكتشافات للمعادن إلى إحداث تحول كبير في مصير المستوطنين البيض. فبعد أن كانت منطقة جنوب القارة السمراء بشكل عام بلادا فقيرة نسبيا، يعتمد الإفريقيون على بعض الزراعات وبطريقة بدائية، كما كان المستوطنون يعتمدون على تصدير اللحوم والصوف بدرجة رئيسية، انفتحت آفاق الثراء الواسع أمام المستوطنين الإنجليز والهولنديين وأدى ذلك إلى تراجع أوضاع السكان الأصليين البعيدين عن المشاركة في ثمار هذه الثروات الجديدة، وكذلك إلى تنامي مؤسسات البيض من جهة أخرى.

والواقع فإن عملية تجريد الأفارقة من أراضيهم وممتلكاتهم قد استمرت دون هوادة ، فمنذ بداية التواجد الأوروبي في جنوب إفريقيا. وعند قيام الإتحاد كان نحو ٤٠٪ من الأفارقة يسكنون في معازل خاصة، بينما كان ٤٠٪ آخرين يسكنون في مزارع البيض كأقنان الأرض، بينما كانت هناك قلة متفرقة تعيش في مناطق متناثرة.

وعلى امتداد القرن التاسع عشر صدرت عدة قوانين تحدد وضع السكان الأصليين في مرتبة دنيا، ونظمت العلاقة بين السود والبيض على أساس الاستعباد والقهر، ويمكن اعتبار سياسة الابارتهيد Apartheid (التفرقة العنصرية) أساسا مهما لدعم نظام التفرقة باعتبار أن سياسة العزل هذه بنيت على أساس أن لكل عنصر - جنس - ثقافته وأسلوبه الخاص في الحياة، وبالتالي كانت ترفض هذه السياسة أي محاولة للاندماج بين البيض والسود، وهكذا أصبحت التفرقة العنصرية سياسة أساسية في حكومة اتحاد جنوب إفريقيا، كما أنها شملت النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، كما أننا لا نستطيع أن نغض النظر عن موقف الكنيسة الهولندية من إصرار رجالها على اتباع سياسة التفرقة. [٥٥]

لذلك فان أبرز تطورات سياسة الفصل العنصري التي مارستها دولة جنوب إفريقيا هي دعم سياسة البانتوستان أي معازل قبائل البانتو. وتهدف تلك السياسة إلى تحويل معازل السود، والتى أقيمت منذ القرن التاسع عشر إلى نظام قانوني يؤدى بتلك البانتو ستانات في الحكم الذاتي إلى ما يشبه الاستقلال، وقد سعت حكومة الاتحاد البيضاء إلى ابتكار هذا النظام لمواجهة المعارضة الدولية المتنامية لسياستها

العنصرية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية.

والملاحظ أنه كان نتيجة لتحول المعازل الإفريقية إلى كيانات خاصة أن يؤدي ذلك إلى معاناة الأفارقة بشكل أكبر من معاناتهم السابقة، خاصة وأن البانتوستانات كانت تشكل مناطق معزولة عن بعضها البعض، أي لا يمكن لها أن تتواصل إقليميا، كما أنها لا تملك أية مقومات اقتصادية يمكن أن تستوعب السكان الأصليين وتقودهم إلى التنمية والتطور، بفعل أن معظم المناطق التي تضم ثروات البلاد الزراعية والمعدنية والتي تبلغ نحو ٨٥٪ من مساحة البلاد كانت في حوزة المستوطنين البيض.

كما كان على رأس القوانين العنصرية التي حكمت المواطنين الأفارقة قانون بطاقة المرور، الذي كان يحظر على أي أفريقي المرور في أية مناطق خارج نطاق المعازل المخصص للسود بدون بطاقة رسمية تصدرها جهة إدارية خاصة توضح مكان الإقامة وجهة العمل.

وقد بقيت هذه القوانين والإجراءات سارية المفعول حتى بعد إقامة دولة الاتحاد، بل تم تعزيزها وتطويرها على نحو أكثر تشددا. ففي عام ١٩١٣ صدر قانون يحدد مساحة المعازل (الإقامة) للأفارقة بنسبة ٧٪ من مساحة الدولة، هذا في الوقت الذي كان فيه الأفارقة يشكلون أربعة أمثال البيض، وقد زادت هذه النسبة إلى ١٣٪ في عام ١٩٦٣ دون أن يخفف ذلك شيئا من معاناة الأفارقة، حيث كانت تمارس ضدهم أبشع ضروب الظلم والتعسف. وهكذا اضطر الأفارقة الى العمل في الأراضي التي كانوا يملكونها قبل مجيء الرجل الأبيض، ولكن بصفة أقنان وعبيد في هذه الأراضي . وهكذا ازداد الأغنياء البيض غنى وازداد الأفارقة فقرا، لقد ازدهرت أحوال البيض يوما بعد يوم بفعل ذلك التحول الكبير الذي شهدته البلاد في اقتصاديات الزراعة والتعدين والصناعات الثقيلة، إضافة إلى تدفق الاستثمارات البريطانية والأمريكية .

ومع ذلك، فقد اتخذت حكومة جنوب إفريقيا إجراءات تشريعية أخرى، وذلك بإصدار قوانين عنصرية لإرساء سياسة التمييز والاضطهاد للإنسان الأفريقي وحرمانه من حقوقه المشروعة وحرياته الأساسية. ومن تلك القوانين: القانون الذي

يحظر اشتراك السود في الأحزاب البيضاء، أو تشكيل أحزاب سياسية مختلطة. فقد بدأ تشكيل الأحزاب بين الأقلية البيضاء بعد قيام دولة الاتحاد. وكان حزب جنوب إفريقيا هو أول حزب تأسس. وقد نادى هذا الحزب بالقضاء على الانقسامات داخل صفوف البيض لمنع العداء بين الأفريكانز - من ذوي الأصول الهولندية - والمستوطنين الإنجليز. وقد تزعم هذا الحزب بوتا وسميث - اللذين سبقت الإشارة إليهما عند تكون الإتحاد - وكان هذا الحزب يمثل كبار أصحاب الأراضي والرأسماليين الذين كان هدفهم تعزيز المصالح الإقتصادية للمستوطنين. إلا أن هذا الحزب ما لبث أن انقسم على نفسه بسبب العداء بين الذين كانوا من أصول هولندية (الأفريكانز) والمستوطنين الإنجليز، وتضارب المصالح بين الطرفين. ثم شكل (الأفريكانز) في عام ١٩٢٤ حزبا خاصا بهم هو الحزب الوطني، كذلك شكل الانجليز حزبا آخر بزعامة سميث عرف باسم حزب العمال على غرار حزب العمال البريطاني. وبذلت محاولات عديدة لاقامة جبهة بيضاء واحدة من التئام الحزبين، ولكن تداعت هذه المحاولات ، حيث تمكن الحزب الوطني الأفريكاني (الذي جمع البيض من أصول هولندية) من الفوز في الانتخابات التي جرت عام ١٩٤٨، وهو الحزب الذي بقي في الحكم حتى تداعى الحكم العنصري في عام ١٩٩٤.

هذا وقد تغيرت تطلعات الأفريكانز بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة تحسن أوضاعهم الاقتصادية خلال تلك الفترة مقارنة بالمستوطنين الإنجليز في جنوب إفريقيا، وتشكلت حركة قومية أفريكانية - ذات أصول هولندية لها لغتها الخاصة بها، كذلك فقد اتسمت هذه الحركة بأفكار التفرقة العنصرية المتطرفة. ومنذ نجاح الأفريكانز في انتخابات عام ١٩٤٨، وتسلم الحزب الوطني برئاسة (مالان) الحكم، بدأت ممارسات جديدة في سياسة الاضطهاد والعزل للسكان الأصليين، وتطورت تلك السياسة إلى تقنين وتنظيم لعملية الفصل العنصري على نحو أدى بهذا الفصل إلى نظام سياسي ثابت، واصدرت حكومة الاتحاد العديد من القوانين والتشريعات لدعم تلك السياسة وبشكل صريح وعلني، وكانت هذه التشريعات الجديدة على مستويين : الأول ما عُرف بإسم الابارتهيد الصغير، وقد اشتمل هذا على سلسلة من القوانين التي تطبق على السود المقيمين بين البيض، والذين كانوا يشكلون نحو ٤٠٪ من مجموع

الأفارقة البالغ ٨٠٪ من مجموع السكان. ومن تلك القوانين قانون صدر عام ١٩٤٩ حول حظر الزواج المختلط بين البيض والسود حفاظا على نقاوة الجنس الأوروبي من الاختلاط. كما كان هناك قانون تسجيل السكان الذي صدر عام ١٩٥٠، وطبقا لهذا القانون، فانه كان يتوجب على كل فرد تجاوز سنه السادسة عشرة أن يحمل بطاقة تحديد هويته العنصرية يبرزها عند الحاجة، حيث تم تسجيل السكان ضمن ثلاث مجموعات بيض وسود وملونين. ثم جاء قانون البانتو لعام ١٩٥٢ والذي جاء تعزيزا للقانون السابق ذكره حيث عرف بقانون بطاقة المرور بأن يحمل كل من تجاوز السادسة عشرة من عمره بطاقة خاصة تحتوى على صورة بصماته وصورة شخصية، وتسجيلا لعقد عمل مختوم من صاحب العمل، وما يؤكد تسديده للضرائب والموافقات على تواجده في منطقة ما، وهذا كي يتمكن حامل البطاقة من الوطنيين من البحث عن عمل او السفر لغرض البحث عن عمل. وفي حالة عدم استكمال البيانات المذكورة، فانه يعد مرتكبا لجريمة يُعاقب عليها طبقا للقانون المذكور.

كما صدرت تشريعات عنصرية أخرى منها قوانين الأمن الداخلي التى كانت تحظر أي نشاط مناهض للحكومة العنصرية، وحظر تشكيل الأحزاب المختلطة من البيض والملونين، وقانون حظر المطبوعات.

وفي عام ١٩٥٣ صدر قانون خاص يميز بين البيض والأفارقة بالنسبة لاستخدام وسائل النقل العام وارتياد المطاعم ودخول المدارس والمستشفيات والمكتبات، وكل ما له علاقة بالأنشطة الاجتماعية العامة.

وبجانب ذلك ، كان هناك ما يعرف بإسم الأبارتهيد الكبير، والذي تمثل في فصل جغرافي أفقي، حدد المناطق التي تعيش عليها كل جماعة عرقية، والإمعان في تقسيم الدولة إلى مناطق أوروبية ومعازل إفريقية. وتم تعيين المعازل وتطويرها على نحو يؤدى إلى تحويل هذه المعازل القديمة إلى ولايات مستقلة شكليا، وخاضعة للبيض في الحقيقة. وحدد لكل إفريقي من مواطني جنوب إفريقيا وطن قومي داخل أحد هذه المعازل أو البانتوستانات، على أن يعتبر مهاجرا في بقية مناطق الإتحاد والذي اعتبر منطقة بيضاء أو أوروبية.

وقد تم ترويج هذه النظريات العنصرية تدريجيا أثناء خمسينات القرن العشرين، حيث صدر بجانب قانون سلطات البانتو قانون تعزيز الحكم الذاتي للبانتو (الإفريقيين) وذلك في عام ١٩٥٩ ، والذي تم بموجبه تحويل ٢٦٤ معزلا إلى منطقة الحكم الذاتي، وإقامة سلطات فيها على اعتبار أنها الحل الوحيد للإختلافات العرقية. ولإيجاد موازنة لما يعانيه الأفارقة من حرمان لحقوقهم في مناطق البيض، وذلك بإقامة وطن خاص لهم بحيث يمكن في النهاية التوصل إلى إقامة دولة شبه مستقلة لهم.

ومع بداية الستينات من القرن العشرين أصدرت الحكومة العنصرية العديد من المراسيم التي تعترف فيها بالزعماء القبليين الأفارقة، وتنصيبهم حكاما على هذه المعازل، وتعيين مجالس إقليمية لها. (٥٦) ومثال ذلك عندما تم تنصيب الزعيم التقليدي لقبائل الزولو في عام ١٩٧١ (بوثيليزي) حاكما إقليميا لمنطقة الزولو. (٥٧)

وكان مشروع الحكومة العنصرية لإقامة دولة خاصة للأفارقة داخل حدودها وتضم المعازل التي كانت قائمة قبل ذلك، على أن يكون دور الإتحاد هو قيادة هذه الدولة السوداء والسير بها في طريق التقدم والتنمية، عن طريق خمسة من المندوبين يكونون حلقة الاتصال بين هذه الدولة وحكومة الاتحاد، كان هذا المشروع هو التعبير الصادق عن التفرقة العنصرية. لأن حكومة الاتحاد كانت تواجه هجمات عنيفة من المجتمع الدولي بسبب سياساتها غير الإنسانية، وبالتالي اختطت سياسة مظهرها براق وداخلها أجوف. لأن قيام مثل هذه الدولة السوداء يعنى نقل جميع الوطنيين الأفارقة والذين يقيمون في المدن الأوروبية في الاتحاد إلى الدولة الجديدة. وبالتالي تتخلص الحكومة العنصرية من تواجد الأفارقة في مناطق البيض.

وكانت حجة الحكومة العنصرية في هذا المشروع أن السنين التي توالت منذ بداية القرن التاسع عشر لم تؤد إلى اندماج عناصر البوير (الهولنديين) والإنجليز اندماجا تاما، بل ظل كل من العنصرين يشعر أن السيادة يجب أن تكون من نصيبه ، مع وحدة الأصل الأوروبي بين الاثنين، ومع تقارب المستوى الحضاري واتحاد الأهداف بينهما. فالأمل في الوصول إلى اندماج أو مجرد تقارب بين الأوربيين والإفريقيين في مستوى

حضاري واقتصادي وثقافي واحد سراب لا يصل إليه عقل مفكر. فلابد إذا من الاعتراف بالأمر الواقع، وهو وجود مجتمعين متميزين منفصلين عن بعضهما البعض، وترك الحرية لكل مجتمع لكى يتطور تطورا يلائمه ليتقدم نحو هدفه الخاص بطرقه الخاصة ووفقا لأفكاره الخاصة.

وهذا المشروع، وإن بدأ في ظاهره موضوعيا فان الغرض الحقيقي منه كان يتلخص في:

١ - حرمان الوطنيين من الحقوق اليسيرة التي اكتسبوها في الاتحاد.

٢ - ازدحام المناطق الوطنية، وهى لا تعدو ٧/١ مساحة اتحاد جنوب إفريقيا بالزنوج الذين كان يبلغ عددهم أكثر من ثلاثة أرباع السكان، الأمر الذي سوف يؤدي ولا شك إلى تدهورهم اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا وصحيا، هذا في الوقت الذي يمرح فيه أقل من ٤/١ السكان في ٧/٦ من المساحة.

٣- أن يخصص للأوربيين من مساحة إتحاد جنوب إفريقيا أرض قد تم استصلاحها للزراعة، ومصانع ومناجم قد تمت إقامتها، ووصل إنتاجها إلى ذروته، بينما يخصص للوطنيين أرض مازالت تعتمد على الانتاج البدائي، كما أنها خالية من أية مشروعات صناعية أو إنتاجية، وعليهم أن يبدأوا الانتاج مع قصور إمكاناتهم المادية.

٤- أن يحرم الوطنيون من كل الإمكانيات التعليمية، والإكتفاء بإمكاناتهم القليلة المتأخرة، وإن أرادوا تعليما أفضل، فعليهم أن يبدأوا في إنشاء ما يريدون، وفقا لأهدافهم الخاصة، وتحت إشراف الأوروبيين.

٥- أن يعود سكان المدن - من الوطنيين - وقد تخلصوا بحكم إقامتهم الطويلة في المدن من نظامهم القبلي، إلى أراضي الدولة الجديدة، ومعنى ذلك العودة إلى النظام القبلي القديم الذي انقطعت صلتهم به منذ أن عرفوا نظام الأجور وعاشوا وفقا لنظام اقتصادي جديد.

٦- أن يعود الأوروبيون إلى طلب الوطنيين للعمل في المصانع والمناجم والمزارع مما يؤدي إلى:

أ - عودة الوطنيين إلى أماكن إقامتهم الحالية في المدن بعد أن يصبحوا من الأجانب.

ب - إبطال حجة الوطنيين في المطالبة بالإصلاح والمساواة.

وهذه التفرقة العنصرية لم تكن موجهة فقط إلى الأفارقة، بل كانت موجهة إلى الهنود أيضا، إذ تعيش في أنحاء جنوب إفريقيا جالية هندية كبيرة، جاءت من بلادها حين كانت الحاجة إلى الأيدي العاملة قوية. وكان يتم استخدامهم في أعداد كبيرة بمقتضى عقود تشرف على إبرامها حكومة الهند، والتي كانت تابعة للإمبراطورية البريطانية إبان الحقبة الاستعمارية. وكانت هذه العقود تبيح للهنود البقاء في جنوب إفريقيا بعد انتهاء عقودهم. وكان نشاط الهنود سببا في اقتحامهم ميادين الأعمال، فاشتغلوا بالزراعة، وكونوا لهم مزارع كبيرة، كما اشتغلوا بالتجارة، وظهر من بينهم تجار كبار، واتخذوا بذلك مكانا وسطا بين الإفريقيين الفقراء غير المتعلمين، والأوروبيين الأغنياء المتعلمين. فكان من الطبيعي أن يحقد عليهم الأوروبيون هذه المكانة، وينظر الأفارقة إليهم كزعماء لهم. حتى إذا بدأت موجة التفرقة العنصرية تتجه إليهم، وقفت الحكومة البريطانية في وجه هذه التفرقة باعتبار أن الهنود من رعايا الإمبراطورية البريطانية إبان الاستعمار البريطاني للهند ذاتها.

ولكن بدأ الشك بين الهنود والأفارقة عندما بدأ بعض الهنود - بحكم ثروتهم وثقافتهم - يفضلون الانضمام إلى جانب الأوروبيين . لكن في النهاية لم يتقبل الأوروبيون الهنود في جانبهم، كما ابتعد الأفارقة عنهم، وهكذا حرموا من مباشرة اية حقوق سياسية، كما خصصت لهم مناطق إقامة خاصة. وهكذا أنزلت القوانين العنصرية من مكانة الهنود بالنسبة للأوربيين. إلا أن التفرقة العنصرية الموجهة إلى الأفارقة كانت أشد وأعنف لكثرة أعدادهم ، وظهور حقهم باعتبارهم أصحاب البلاد الأصليين، ولذا طغت أخبار هذه التفرقة على ماعداها. (٥٨)



رياح التغيير والقضاء على التفرقة العنصرية في جنوب إفريقيا

بدأت مظاهر التغيير، ومحاولات الإصلاح الدستورية منذ عام ١٩٨١ عندما حاول (بوثا)- الذي تكلمنا عنه آنفا - تنفيذ سياسته الجديدة، والتي اعتمد فيها على عدد من الدبلوماسيين والعسكريين. وقد ساعده في ذلك إصدار الدستور الجديد الذي اقترحته حكومته، وتم العمل به في عام ١٩٨٤. فقد نص الدستور على أن البرلمان يتكون من ثلاثة مجالس. الأول منها مخصص للبيض ويتكون من ١٧٨ عضوا، والثاني للملونين ويتكون من ٨٥ عضوا والثالث للهنود ويضم ٤٥ عضوا.. وقد حصل الحزب الوطني الذي كان يرأسه (بوثا) على ١٢٦ مقعدا.

ومن الملاحظ أن مجالس الملونين والهنود لم يكن لها حق مناقشة أي قضية، وكانت أعمالها تقتصر على القضايا التي تمسهم مباشرة. وجاء مع ذلك تغيير النظام السياسي الجمهوري للبيض إلى نظام رئاسي يتم فيه ربط الشئون المتعلقة بالأفارقة بالرئيس مباشرة، وكان هدف ذلك واضحا في الحيلولة دون إيجاد تحالف للهنود والملونين مع الأفارقة السود، وإحكام عملية العزل للأفارقة، وكذلك كانت هناك محاولة إعطاء مسحة إنسانية للنظام العنصري بإلغاء عدد من القوانين العنصرية كقانون حظر الزواج بين البيض والسود، وتخفيف قوانين المرور العنصرية. (٥٩)

وقد بدأ بوثا في اتخاذ خطوات داخلية جادة بعد انخفاض سعر الذهب العالمي سنة ١٩٨٣ مما أثر على اقتصاديات جمهورية جنوب إفريقيا تأثيرا مباشرا لأنه كان يمثل ٤٠٪ من صادراتها.

فقد شعرت حكومة الحزب الوطني الحاكم بالضغوط الاقتصادية التي دفعتها إلى محاولة تعديل سياستها الداخلية، بعد أن رفض طلبها في إعادة جدولة ديونها الخارجية التى وصلت إلى نحو ١٣ بليون دولار معظمها في البنوك الأوروبية والأمريكية.

وكان ذلك على أساس أن الأحوال السياسية والاجتماعية غير مستقرة داخليا. وقد أعلن ممثلو هذه البنوك التي كان يبلغ عددها نحو ثلاثين بنكا بأنه إذا لم يتم تعديل السياسة العنصرية للحكومة البيضاء في جنوب إفريقيا، فإنها لن تعيد جدولة الديون الخارجية، ولن تقدم قروضا جديدة لذلك النظام.

واستنادا إلى ما سبق، فقد بدأ (بوثا) بوضع خطوط عريضة لاقناع الرأي العام العالمي والداخلي في أن تغييرات حقيقية سوف تتم ، واعدا بحملة إعلامية واسعة، بأن سياسة الابارتهيد - العزل العنصري- سوف يتم إصلاحها، وذلك في خطابه في افتتاح البرلمان سنة ١٩٨٦. وكانت أهم ملامح هذه التغييرات: -

١ - أن الحكومة سوف تمنح جنسية واحدة لكل سكان جمهورية جنوب إفريقيا.

٢ - أن الحكومة قد تخلت عن المفهوم القديم للأبارتهيد وأنها تؤمن بالحرية والمساواة والمشاركة لكل السكان.

٣- أن لكافة سكان جمهورية جنوب إفريقيا حقوقا متساوية أمام القضاء المستقل.

٤- تشكيل مجموعة استشارية جديدة مكونة من كافة السكان لمناقشة الخطوط الاصلاحية الجديدة.

٥ - إمكانية إنشاء اتحاد كونفدرالي في داخل جمهورية جنوب إفريقيا.

٦ - إتاحة فرص متساوية للتنمية والتقدم الاقتصادي لكافة السكان.

ولكن مع هذا الإعلان عن التغييرات، فإنه يبدو أن معظم القوانين المنظمة للأبارتهيد ظلت قائمة، فمشروعات التغييرات السابقة كانت نتيجة للضغوط الدولية، وتعرض جمهورية جنوب إفريقيا العنصرية للانتقادات من طرف كل التجمعات الدولية. ومما يؤكد رأينا قيام الحكومة بإعلان قانون الطوارئ في عام ١٩٨٥ في ٣٦ مقاطعة إفريقية، وهذا الإعلان يؤكد فشل محاولات إصلاح سلبيات السياسة العنصرية ومعظم أحداث الصدام بين السود والبيض، والتى أدت إلى اعتقال نحو ثمانية آلاف من الأفارقة، هذا مع سقوط العشرات من القتلى في المواجهات تؤكد أن

تلك الطموحات للتقليل من الحيز العنصري، وإعلان رئيس الحكومة ذلك هو في الواقع تغيير أملته الظروف الدولية، بينما ظلت قوانين سياسة الفصل والعزل العنصري قائمة من الناحية الفعلية. أما من الناحية السياسية، فان كل التغييرات التي قدمتها الحكومة العنصرية، لم تكن إلا محاولة لتحديث مفهوم سياسة العزل، وليس لتحسينها، وكل ما أعلن في هذا السياق، لم يكن إلا محاولة لإشراك الأفارقة ولو جزئيا في اتخاذ القرار والمشاركة السياسية ولكن فكرة انتقال السلطة السياسية إلى الأفارقة كانت مرفوضة تماما.

كما أن الاقتراح الخاص بتكوين شكل كونفدرالي للدولة، كان تعبيرا آخر عن شكل تكون فيه السيادة للرجل الأبيض، على أن يسمح للأفارقة بالمشاركة بالطريقة التي كان يراها البيض مناسبة. وقد أدى هذا بالتالي إلى مزيد من حركات العنف بين البيض والسود.

ومن الواضح أن الحكومة العنصرية كان لها سيطرة فعلية على الموقف حينذاك لأن صلة (بوثا) القوية بالجيش وإحساسه بأن حزبه قد نال الأغلبية في البرلمان أعطاه ثقة قوية في مناوراته السياسية بالرغم من المعارضة والنقد التي وجهها له الجناح اليميني المتطرف داخل حزبه، والذي اتهمه بتقديم تنازلات أكثر مما ينبغي، خاصة بعد إعلانه عن التغيرات الجديدة المزعومة. (٦٠)

والواقع فان ما يمكن أن يسمى بالحركة الوطنية الإفريقية بدأت في التبلور في هذه المرحلة، فقامت الجبهة الديموقراطية المتحدة UDF ، وهى تجمع وطني نشأ في عام ١٩٧٩ وتبلور بشكل واضح في عام ١٩٨٣، وانطوى تحت لوائه ٤٠٠ هيئة مختلفة، وضمت الطبقة الوسطى ، والعمال المهرة والمدرسين والتجار والشباب. ووصل تعداد هذا التجمع إلى نحو مليون شخص، واستمد قوته الفعلية من أنه كان مكونا من الأفارقة أساسا وكذلك من الملونين والهنود وبعض البيض.

ولجأ قادة الجبهة إلى سلاح المقاطعة الاقتصادية، وقد أثبت هذا السلاح فعاليته الشديدة خاصة في بعض المدن الصغيرة، حيث أثر على فئة التجار البيض، ودفعهم

إلى تقبل تنازلات كانوا يرفضونها من قبل، كما أنهم لجأوا إلى سلاح مقاطعة المدارس، ورفع شعار (الحرية قبل التعليم) ولاشك أن ذلك أدى إلى بعض الخطورة، لأن أجهزة الأمن كان عليها أن تواجه المئات من الشباب المتحمس، مما هدد باندلاع العنف.

وبجانب ذلك التجمع، كانت هناك اتحادات العمال السود التي تشكلت تدريجيا خاصة بعد انضمام عمال المناجم وعمال صناعة السيارات، والتى كانت تضم نحو ١٧٪ من العاملين.

وفي عام ١٩٨٥ تكون تجمع اتحادي إفريقي ضم ٣٣ اتحادا نقابيا عماليا. ويعتبر هذا التجمع أكبر تجمع نقابي في تاريخ دولة جنوب إفريقيا. إلا أن أسلوب العمل اتسم بعدم اتباع العنف أو المطالبة بالحقوق السياسية عند البدء، حتى يتسنى له الوجود القانوني، وبعد ذلك اتجه هذا التجمع إلى التحرك السياسي فيما بعد.

ولاشك أن حركة قبائل الزولو - والتي رأسها بوتوليزي - كان لها أثرها في مناهضة السلطة العنصرية فيما بعد من خلال رفضها لمناقشة قيام اتحاد كونفدرالي مع السلطة. ورغم أن هذه الحركة لم تكن تحظى بتأييد من المثقفين السود، فان مكمن الخطورة في أنها حركة قائمة على أساس نزعة قبلية ترمي إلى سيادة قبائل الزولو، والتي كان تعدادها في ثمانينات القرن العشرين يصل إلى نحو ٦ ملايين نسمة.

وهكذا تتابعت التطورات السياسية في المنطقة ومهدت السبل لإيجاد نوع من التمهيد لتخفيف وطأة السياسة العنصرية أو إنهائها. وتجلت نتائج هذه المرحلة في مؤتمر كوديسا والذي عقد بين السلطة الحاكمة وحركات التحرير الوطنية والتى كانت تضم تسعة عشر تنظيما وحزبا سياسيا.

وانعقد المؤتمر (كوديسا) على مرحلتين في عامي ١٩٩١، ١٩٩٢ . ورغم تعثر المباحثات بين الأطراف المختلفة، فإن المؤتمر أسفر عن بعض النتائج الإيجابية على طريق التسوية

وكان الرئيس دي كليرك قد تسلم منصب الرئاسة في عام ١٩٨٩، ووجد أن الضغوط والظروف التى تمر بها دولة جنوب إفريقيا تحتم عليها أن تسعى للتوصل إلى تسوية للصراع بين البيض والسود، فلجأ إلى تطبيق مجموعة من الإجراءات لتحقيق ما يمكن تنفيذه في سياسة التغيير.

وهكذا بدأت أولى المحاولات الجادة للتغيير عام ١٩٩٠ في الإفراج عن الزعيم نيلسون مانديلا، وتبع ذلك إعلان دي كليرك بإلغاء نحو ثلاثين قرارا عنصريا، منها قانون الأرض، وقانون الجماعات، وقانون تسجيل السكان.

ولا ريب أن هذه الإجراءات قد تمت بعد أن وجدت الحكومة العنصرية أنه لامفر إزاء الضغوط المحلية والدولية عليها من مراجعة سياستها تلك. (٦١)

وفي تطور آخر كانت له أهميته في مسيرة الأحداث، أنه تم في عام ١٩٩١ توقيع المفوض العام لشئون اللاجئين ومندوب جنوب إفريقيا في الأمم المتحدة، على اتفاق يمنح العفو العام عن المنفيين السياسيين الذي كان يصل عددهم إلى أربعين ألفا، مع إتاحة الفرصة لهم للعودة إلى وطنهم طواعية خلال أثني عشر شهرا.

كما نص الاتفاق على السماح بفتح مكتب للمفوضية الدولية لشئون اللاجئين في جنوب إفريقيا، لإعادة توطين المنفيين.

وكان المؤتمر الوطني الأفريقي قد اشترط إصدار العفو الشامل عن جميع المنفيين كمرحلة لبدء التفاوض مع حكومة بريتوريا. وعقب الإعلان عن تحقيق ذلك، نظم المؤتمر ترتيبات سريعة لاستقبال أعضائه من المناضلين اللاجئين إلى دول زامبيا وتنزانيا ونيجيريا. وكان كل ذلك تعبيرا عن إيجابية التفاعل للتوصل إلى اتفاق يمهد الطريق نحو استئناف المفاوضات حول صيغة الدستور الجديد للبلاد ومشاركة الأفارقة في الحكم.

ولاشك أن صياغة دستور جديد للبلاد على أسس غير عنصرية، كان خطوة أخرى في التطور السياسي ونبذ السياسة العنصرية ، وتنفيذ مستلزمات الإصلاح السياسي بين دي كليرك من جهة والزعيم الأفريقي الكبير نيلسون مانديلا من جهة أخرى.

ومن الملاحظ في تلك الفترة اهتمام حكومة جنوب إفريقيا بدراسة معمقة لكثير من الدساتير الأجنبية، وكذلك اهتمام أعضاء الحزب الحاكم من البرلمانيين بإعداد دراسات دستورية تختص بالحقوق التي تتمتع بها الأقليات في الدول الأخرى.

وكانت هناك بعض القضايا الإقتصادية محل خلاف بين الطرفين فقد كانت منظمة المؤتمر الوطني الإفريقي تركز اهتمامها بالقواعد الدستورية الخاصة بشئون العمال والنص على الحقوق النقابية لهم، في حين كانت حكومة بريتوريا تؤيد بعض الإتجاهات التي لها صلة بأصحاب المؤسسات البيض.

وبالنظر إلى كل هذه التطورات السياسية السابقة، والتي بدأها دي كليرك في عام ١٩٩٠ عن طريق إلغاء القوانين العنصرية في البلاد، ووضع دستور جديد من خلال إجراء المفاوضات بين الوطنيين والمستوطنين ، فقد أسفر الاستفتاء الذي جرى حول ذلك عن موافقة ٦٨,٧٪ من البيض على المشروع الخاص بإنهاء العنصرية، ومشاركة الأفارقة في السلطة.

وبلا شك كانت تلك خطوة إيجابية على طريق الاصلاح والقضاء على النظام العنصري، وللتأكيد على أن العملية الديمقراطية تسير في طريقها السليم والجديد، وضمان من التحول السلمي والتعايش بين أبناء شعب جنوب إفريقيا على قدم المساواة، وإقامة مجتمع ديموقراطي غير عنصري في البلاد. وكان ذلك يعني أيضا تنازل الأقلية البيضاء عن السلطة، والتمتع بتلك الامتيازات التي منحت لها على مدار حقبة طويلة من الزمن. [٦٢]

وفي عام ١٩٩٤، شارك الأفارقة - لأول مرة في تاريخهم في هذه الدولة - في الإنتخابات التي تمخضت عن فوز المؤتمر الوطني الأفريقي، وتم تشكيل أول حكومة غير عنصرية حسب الاتفاق المبرم قبل الانتخابات بين المؤتمر الوطني الأفريقي بزعامة مانديلا والحزب الوطني بزعامة دي كليرك.

وكان الاتفاق قد تضمن منح كل حزب يفوز بخمسة في المائة من الأصوات منصبا وزاريا، وكان الهدف من ذلك تجاوز مشكلة تحول البيض بعد التعديلات الديمقراطية إلى أقلية في البلاد.

وهكذا تم التخلص من كل رموز النظام العنصري حين استيقظت البلاد (١٩٩٤) على علم جديد ونشيد وطني جديد ودستور مؤقت، وكان ذلك بداية مولد أمة جديدة. وفي نفس العام (١٩٩٤) أنُتخب أعضاء الجمعية الوطنية بالإجماع المناضل الوطني نيلسون مانديلا رئيسا لجمهورية جنوب إفريقيا. ولعل أهم العناصر التي استندت عليها الدولة هي: -

الرئيس: وهو رأس الدولة، ويرأس مجلس الوزراء ويتم انتخابه من قبل الجمعية الوطنية ومن بين أعضائها .

نواب الرئيس: وهناك نائبان تنفيذيان ، وكل حزب حصل على ٢٠٪ من مقاعد الجمعية الوطنية يمكنه ترشيح نائب للرئيس من بين أعضائه في الجمعية الوطنية .

مجلس الوزراء: ويتكون من الرئيس ونائبيه ، وعدد من الوزراء لا يزيد عن ٢٧ وزيرا يرشحهم الرئيس .

البرلمان: وهو السلطة التشريعية، وله قوة تشريع القوانين في البلاد بما يتفق مع الدستور، وهو يشكل من الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ، وجلساته علنية.

أ - الجمعية الوطنية: وتتكون من ٤٠٠ عضو وكل حزب له عدد من المقاعد حسب نصيبه من الأصوات التي يكسبها في الانتخابات.

ب - مجلس الشيوخ: ويتكون من عشرة أعضاء عن كل إقليم.

وتصدر القوانين من قبل الجمعية الوطنية أو من قبل مجلس الشيوخ، ويجب أن يصادق عليها كلاهما، ويكون إصدار القوانين المالية من جانب الجمعية الوطنية.

الدستور: تم إعلان الدستور النهائي لجمهورية جنوب إفريقيا في عام ١٩٩٦ في مدينة شارب فيل. وتضمن الدستور مبدأ فصل السلطات، ولائحة الحقوق. واعترف الدستور بحقوق المواطن الاقتصادية والاجتماعية، والتي تتضمن توفير السكن والرعاية الصحية والضمان الاجتماعي، وتوزيع ثروة البلاد توزيعا عادلا، وفي مقدمة

ذلك إعادة الأراضي التى كان قد صادرها البيض لأصحابها الشرعيين.

والحقيقة بعد كل ذلك تؤكد أن تجربة جنوب إفريقيا في القضاء على العنصرية تعتبر مثالا يبرهن على أن إصرار الشعوب على نيل حريتها واستقلالها أمر مرهون بجدية العمل الوطني، ونضال الشعوب المقهورة نفسها، وكذلك مسئولية العمل الدولي ودعمه ومحاربته لكل أشكال الميز العنصري.

الولايات المتحدة الأمريكية والتفرقة العنصرية

كان العالم الجديد هو المركز الرئيسي لاستيراد الرقيق من القارة الإفريقية ابتداء من القرن السادس عشر، وهكذا جاء الملايين من العبيد الأفارقة، إلى الأمريكتين. وطبقا للإحصاءات المختلفة، فان البرتغال وبريطانيا وحدهما صدرتا أكثر من سبعة ملايين عبد من إفريقيا إلى الأمريكتين في القرن السابع عشر. وبطبيعة الحال استحوذت الولايات المتحدة على أعداد كبيرة من هؤلاء العبيد.

واحتاج الأمر إلى أن تخوض الولايات المتحدة حربا أهلية بين ولايات الشمال وولايات الجنوب، حتى يمكن إلغاء نظام الرق، فالشمال الصناعي أراد الحصول على العمالة الرخيصة في المصانع من الرقيق المحرر، والجنوب الزراعي الحار والرطب أراد الاحتفاظ بقوة العمل المجانية من الرقيق، كما أن الشمال الصناعي أراد وضع الحواجز الجمركية لتشجيع الصناعات الشمالية، وأراد الجنوبيون تخفيض الجمارك حتى يمكن الاستيراد بأسعار رخيصة، وهكذا وقع التناقض بين الشمال والجنوب. أي أن تحرير الرقيق في الولايات المتحدة، كان نتيجة للتناقض الاقتصادي بين الشمال والجنوب وليس لعوامل إنسانية.

وعلى أية حال، ففي سنوات الحرب الأهلية (١٨٦١-١٨٦٥) اصدر لينكولن قرارات تحرير العبيد، فصدر القرار الأول في ٢٢ سبتمبر ١٨٦٢، ثم تبعه قرار آخر في يناير ١٨٦٣، إلا أنه بانتصار الشماليين، تم في النهاية تحرير الرقيق الأمريكي مع نهاية عام ١٨٦٥. [٦٣]

ولكن مأساة الزنوج والملونين في الولايات المتحدة، لم تنته بإعلان تحرير العبيد، ولكن ذلك كان بداية لما عرف بعد ذلك بسياسة الميز العنصري. وفي الواقع لم تكن عنجهية الرجل الأمريكي الأبيض، والتي اعتادت على امتلاك العبيد واستغلالهم وتسخيرهم، لم تكن لتقبل العيش معهم، فضلا عن قبول المساواة بهم، أو مشاركتهم في وسائل وأدوات وأماكن وسبل عيش واحدة ومشتركة ومتجانسة في الحقوق والواجبات. [٦٤]

وحتى الأسماء التي أطلقت على الزنوج كانت للتعريف بهم والدلالة عليهم، وبطريقة لتضخيم التفرقة العنصرية، وها هي بعض الأسماء التي تتداول للتعريف بهذا الإنسان الأسود اللون...(العم توم - سامبو - نجرو - نيجر - ينجرا- جيم ككو - بلاك اميركان - أفريكان - ملون ... الخ). (٦٥)

والواقع أن قضية الزنوج ومطالبتهم بالمساواة تعود إلى سنوات طويلة مضت، ولكن نتج عن دخول الولايات المتحدة الأمريكية الحرب العالمية الثانية، أن أعدادا كبيرة من الزنوج دخلوا دائرة هذه الحرب إما كمقاتلين في الجيوش أو كعمال يشتركون في سد حاجة الصناعات المختلفة. وهكذا أحس الزنوج بالدنيا خارج الولايات المتحدة عن كثب وعن تعامل ، وشاهدوا كيف يعامل الناس باحترام في أماكن كثيرة. وقد ترتب على هذا أن عاد هؤلاء المجندون وليس في عقولهم أو نفوسهم أي ولاء للطرق والأساليب المقررة في حياتهم، أي أساليب التفرقة العنصرية. وهكذا تبلورت الأزمة في أن النجرو (الأمريكي الأسود) يريد أن يُعامل كانسان كامل قادر . وقد علق على هذا الإحساس والتفكير جنرميردال في دراسته المنشورة عام ١٩٤٤، فقال إن الأغلبية البيضاء تحدد مركز النجرو ومكانه. وليس هناك تفسير علمي يشرح لماذا يقف النجرو هكذا؟ ولماذا يعيش هذه الحياة في داخل هذا الإطار؟. (٦٦) وكانت التفرقة العنصرية تظهر في الولايات المتحدة بصورة صارخة في مسألة التعليم.

ولابد من العودة إلى الخلف لتفهم التفرقة العنصرية في هذا المجال، فقد كان ملاك العبيد قبل الحرب الأهلية (١٨٦١-١٨٦٥) يخشون من تعلم العبيد القراءة والكتابة، لأنهم إذا حققوا ذلك فسيصعب السيطرة عليهم. وازداد الموقف تدهورا نتيجة صدور بعض القوانين في بداية الثلاثينات من القرن التاسع عشر تحظر تعلم السود القراءة والكتابة. ولكن بعد الحرب الأهلية بدأت بعض العمليات على استيحاء لتعليم السود في الولايات المتحدة. وفي سنة ١٨٩٤ أزال الكونجرس من تشريعاته مجموعة من القوانين لتحقيق قدر من العدالة في التعامل مع السود. وفي سبتمبر ١٨٩٥ وجه بوكرت واشنطن Bookert Washington (١٨٥٩-١٩١٥) اكثر الزعماء السياسيين السود قوة في ذلك الوقت - خطابا عرف بعنوان مصالحة أتلانتا والذي

فسر على أنه علامة على وضع السود الأمريكين المهين. ودعا هذا الخطاب إلى محاولة تعليم السود بقدر الامكان. وفي غضون شهور قليلة، أصدرت المحكمة العليا قرارا ينص على «الانفصال مع المساواة» كتسوية عامة بين السود والبيض، مؤكدة بذلك أن مبدأ التفرقة العنصرية مبدأ قانوني في الدستور. وقضت المحكمة بأنه «التشريع عاجز عن استئصال الغرائز العنصرية» وأن واضعي الدستور «لم يكن في نيتهم إلغاء الفوارق القائمة على اللون، ولا تعزيز المساواة الاجتماعية مميزة عن المساواة السياسية» وتجاهلت المحكمة حقيقة أن الجنوب قد حرم السود بالفعل من حقوقهم السياسية، وأن السود في ذلك الحين، لم يكونوا يجرأون على المطالبة بالمساواة الاجتماعية. والمهم أن المحكمة أعلنت أنه «إذا كان أحد الأجناس أقل مرتبة من جنس آخر من الناحية الاجتماعية، فلا يمكن لدستور الولايات المتحدة أن يضعهم في مستوى مساو لغيرهم».

وأصبحت الفلسفة القضائية والاجتماعية التي صيغت في هذه القضية أساسا لتقسيم النظم المدرسية في الجنوب إلى قسمين وهو الأمر الذى كان مهينا للسود. ومثال ذلك نظام دورات المياه، ومصادر الشرب، والمطاعم المنفصلة. لقد أدت التفرقة العنصرية بالفعل إلى تكوين فئة من الدرجة الثانية، بما في ذلك تعليم من الدرجة الثانية، ومواطنين من الدرجة الثانية وكانت الأموال التي تنفق في ذلك الوقت على التلاميذ البيض تساوي عدة أضعاف ما كان ينفق على السود في المدارس الجنوبية. ومع إهمال تعليم الأطفال السود، استطاع دعاة الميز العنصري أن يؤكدوا (كذبا) أقوى نظرياتهم عن الانحطاط الطبيعي للأسود.

ولكن السود لم يستكينوا، فبدأ بعضهم في إنشاء بعض الكليات للسود لمواجهة الأعداد الضخمة من الجامعات والمخصصة للبيض. حقيقة بدأت أغلب كليات السود بأعضاء هيئات تدريس وإداريين وأمناء من البيض إلى حد كبير، لقد كانت معاهد يديرها البيض لصالح السود، ولكن عند قيام الحرب العالمية الأولى أصبح نصف أعضاء هيئة التدريس والإداريين بجامعات السود من السود، وخلال العشرينات من القرن العشرين ازدادت المطالبات بسيطرة السود عليها، ومع الثلاثينات من القرن أصبحت هذه السيطرة حقيقة واقعة.

وهكذا أصبح الخريجون زعماء كبارا للسود، وتخطى دورهم دور التعلم والتعليم إلى الثورة من أجل إلغاء التفرقة العنصرية. (٦٧)

ولا شك أن أحد مظاهر التفرقة العنصرية الصارخة هى إقامة السود في «الجيتو» على نمط معازل السود في جنوب إفريقيا إبان الفترة العنصرية. لقد أطلق علماء الاجتماع البيض هذه على الأحياء الفقيرة التي يسكنها السود. ومعظم البيض لا يفهمون عن «الجيتو» إلا أنه الحي القذر الذي يسكنه السود، وهم يعتقدون أن أحياء السود جميعا متشابهة أحراش قذرة مسكونة بالجريمة، ولكن عندما يستخدم السود كلمة جيتو فانهم يستخدمون معها دائما تعبير «المزعوم» رفضا لهذا التصور الأبيض المتعصب. ولا شك أن كلمة «جيتو» تحمل في الأصل دلالة معينة، فان هذه الدلالة قد تغيرت كثيرا، والمعنى أن «الجيتو» هى المنطقة التى يرغم بعض الناس على الإقامة فيها.. والواقع فان السلوك العنصري - الذى انتهجه البيض وضع حدودا للسود لم يكن في إمكانهم اختراقها. (٦٨)

وهكذا تضافرت العوامل لقيام ثورة السود. ويتفق أغلب الكتاب الزنوج على أن مولد وبداية الثورة كان في يوم أول ديسمبر ١٩٥٥ . ففي ذلك اليوم رفضت السيدة روزا باركس من مونتجموري بولاية ألاباما أن تطيع أمر سائق الحافلة، فتترك مقعدها ليجلس فيه رجل أبيض، ولما اعتقلت الشرطة هذه السيدة بتهمة مخالفة القوانين الأساسية للولاية، والخاصة بالتفرقة بين البيض والسود، حدثت اضطرابات بين الزنوج أدت إلى إعلان مقاطعة عامة من جانبهم لاستعمال الحافلات في مدينة يشكل الراكبون الزنوج فيها نحو ٧٥٪ من مجموع الذين يستخدمون هذه الخطوط.

وتطورت المقاطعة إلى تنظيم شعبي في المدينة، وتزعم العملية رجال الدين الزنوج ومن بينهم قسيس اسمه مارتن لوثر كنج، وعلى الرغم من القبض على قادة الحركة، الا أنها استمرت ، حتى خضعت الشركة لمطالب الزنوج، وألغت قواعد التمييز بين الركاب في خطوط المواصلات الداخلية في المدينة، بعد أن استصدر المحامون المدافعون عن المتهمين والتابعين للجمعية القومية لتقدم الملونين أحكاما من المحاكم الفيدرالية بعدم شرعية هذه القواعد.

وخرج مارتن لوثر كنج من هذه الأزمة زعيما، فدعا إلى تأليف مؤتمر قيادات الجنوبيين المشهور بإسم (S.E.L.E) واتخذ مقره في مدينة أتلانتا بولاية جورجيا. وكان لهذه المنظمة نشاط خارج الجنوب، كما كانت أول منظمة تزعمها رجال الدين الزنوج زعامة كاملة وتعمل بطريقة مقبولة في الحقل السياسي.

أي أن هذا الحدث البسيط الذي وقع في مونتجومري الاباما قد هز الرأي العام الزنجي، وتلته أحداث عديدة في ولايات أخرى... كما أن عددا من القضايا رُفعت في المحاكم ضد إجراءات التفرقة العنصرية في المدارس والمستشفيات ووسائل المواصلات ومناطق الإسكان... وقد قامت الجمعية القومية لتقدم الملونين بتمويل العدد الكبير من هذه القضايا، أو قدمت خبرات رجالها القانونيين في هذه المجالات، وقامت بدور جماعات الضغط في أوساط الرأي العام والإعلام الأمريكي. وقد تمت اضطرابات خطيرة في الخمسينات الأخيرة من القرن العشرين في عهد رئاسة ايزنهاور للولايات المتحدة، وكلها أثارت الرأي العام الزنجي.

وما أن تولى الرئيس الراحل كيندي رئاسة الولايات المتحدة عام ١٩٦٠ حتى بدأت حركة الحقوق المدنية للزنوج تجد دفعا قويا للعمل، ففي عام ١٩٦٠ بدأت في مدينة جرنيزبورد بولاية نورث كارولينا حملة «الجلوس احتجاجا في الأماكن العامة» والمعروفة باسم «Sit ins» وأسرعت جميع المنظمات الزنجية إلى إرسال دعاتها والمسئولين فيها إلى المدينة لمساعدة الطلاب الذين بدأوا الحركة، وتدخلت الشرطة باسم منطق القانون العنصري السائد في الولاية وتمت اعتقالات كثيرة. وعلى الرغم من ذلك انتشرت الحركة وتناقلت وسائل الإعلام أخبارها، وانتشرت موجة الجلوس احتجاجا، وأسرعت المنظمات الزنجية إلى المحاكم تطلب استصدار أحكام بالإفراج عن المسجونين والمعتقلين، وأحكام تدمغ الأوضاع القائمة بمنافاة الدستور الأمريكي.

وفي غمار هذه الأحداث تألفت لجنة تنسيق العمل الطلابي السلمي والمعروفة باسم «S.N.C.C.» ، وتزعم هذه اللجنة جيمس فورمان وجون لويس. وقد انتشرت فروعها بسرعة في الجامعات والمعاهد الدراسية، وفي مناطق تجمعات الشباب. ومع

أن الحركة نشأت في الجنوب، إلا أن عددا هاما من زعاماتها جاء من مدن وجامعات الشمال والوسط.

ولم يمر عام من مدة رئاسة كيندي، حتى أحس جيمس فارمر الرئيس القومي لمجلس المساواة العنصرية (كور) أنه لابد من عمل ايجابي أكثر راديكالية ليهز المجتمع الأمريكي. فقرر أن يبدأ عملية أطلق عليها «مسيرة الحرية» Freedom Rides والأصل في الفكرة أن أحكاما قضائية سابقة من المحاكم الفيدرالية تمنع تطبيق قواعد عدم التفرقة العنصرية في محطات وصول الحافلات العامة، والتى كانت تعمل بين الولايات والمعروفة باسم Inter State Travel Terminals ، وعلى الرغم من صدور هذه الأحكام، فان عددا من الولايات لم تنفذها خاصة في الجنوب. ولذلك فكر جيمس فارمر في أن يبدأ مسيرة شعبية لتحطيم هذه القيود، وهكذا بدأت الاضطرابات، وتدخلت الشرطة بوحشية ضد المتظاهرين السود، وتدخل روبرت كيندي المدعي العام في عهد الرئيس كيندي. واسرعت المنظمات الزنجية إلى دخول ساحات المحاكم وبدء ضغوط على الرأي العام لكسب جولة ضد التفرقة العنصرية في الولايات المتحدة. [٦٩]

والواقع فان قوة الدفع الثورى لدى الزنوج للتخلص من هذا الاضطهاد العنصري أدى بالمسئولين الأمريكيين إلى تفهم الأمر الواقع، وبدلا من وقوع حرب أهلية جديدة في الولايات المتحدة، ولكنها هذه المرة لن تكون بين الشمال والجنوب، ولكن بين البيض والملونين فان المسئولين استجابوا لرغبات السود رويدا رويدا وذلك للحد من الميز العنصري، ففي الفترة بين عامي ١٩٥٤ و١٩٦٠ حصل دمج بين الطلبة البيض والطلبة السود في ٧٦٥ من أصل ٦٦٧٦ منطقة تعليمية في الجنوب. وبين عامي ١٩٦١ و ١٩٦٤ قبلت ٣٦٥ منطقة تعليمية إضافة طلبة من السود في مدارس كانت في السابق وقفا على طلبة من البيض. مما رفع بنسبة بلغت نحو ٥٠٪ عدد المناطق التعليمية التي قبلت طلبة من البيض والسود خلال السنوات السبع السابقة.

وفي نوفمبر ١٩٦١ أصدرت لجنة التجارة بين الولايات الأمريكية قرارا حظرت فيه التمييز العنصري في كل وسائل السفر بين الولايات. وفي العام التالي (١٩٦٢) أيدت

المحكمة العليا بالإجماع هذا الحظر ومؤكدة «لقد قررنا بما لايدع مجالا للشك ألا تمارس في المستقبل أية ولاية التمييز العنصري في وسائل النقل والمواصلات داخل الولايات وفيما بينها».

إلا أنه في ٢٨ أغسطس ١٩٦٣ بدأ الزحف الكبير أو ما يسمى «يوم الزحف». فقد صادف ذلك اليوم مرور مائة عام و ٢٤٠ يوما على إعلان التحرر من الرق في الولايات المتحدة، ولقد جاء السود في هذا اليوم من كل أنحاء الولايات المتحدة واتجهوا إلى مدينة واشنطن ، وساروا نحو الميل ليقفوا أمام تمثال لينكولن ليقولوا له إن الزنوج الأمريكيين انتظروا أكثر من قرن من الزمان ليحصلوا على حريتهم، ولكنهم لم يحصلوا عليها...

وأصل الفكرة هي من بنات أفكار فيليب راندولف، والذي كان نائبا لرئيس اتحاد النقابات الأمريكي . ولقد اقترح فيليب أن يتم الزحف في ذلك التاريخ، ووافقت المنظمات الزنجية على مقترحاته. وقد رفع المشتركون في الزحف شعارا هو «الزحف إلى واشنطن من أجل الوظائف والحرية يوم ٢٨ أغسطس ١٩٦٣».

وقد أصدر الرئيس كيندي بيانا عقب استقباله بالبيت الأبيض للزعماء الذين قادوا الزحف الكبير ووافق على مطالبهم، لأن هذه المطالب كانت عادلة وتتلخص في «المساواة والعدل في المعاملة والفرصة بصرف النظر عن اللون والجنس والدين والقومية».

وأمام تمثال لينكولن اقسم المشتركون في الزحف - وكان عددهم قد تجاوز المائتي ألف - على الالتزام التام بالكفاح من أجل إنهاء التفرقة العنصرية، وكان على رأس هؤلاء الزعيم الأسود مارتن لوثر كينج، وأعلنوا أن أهدافهم تتلخص في المساواة في كل الأمور بين البيض والسود، وإيقاف التمويل الفيدرالي لأي برنامج يتمسك بالتفرقة العنصرية، وتخفيض عدد المقاعد المخصصة في الكونجرس لأي ولاية تمنع السود من المشاركة في التصويت والاقتراع العام، وإصدار قرارات فيدرالية ضد التفرقة العنصرية في الإسكان، ورفع أجور العمال السود كي تتساوى مع العمال البيض في الأعمال المتشابهة بين الطرفين، وغيرها من الأهداف.

وقد قدمت حكومة الرئيس كيندي مشروع قانون يحتوي على الأهداف السابقة إلى الكونجرس لإقراره، لإنهاء التفرقة العنصرية، وعلى الرغم من اغتيال الرئيس كيندي، فقد أعلن الرئيس جونسون أنه يلتزم بالعمل على إصدار القانون، وتم إصدار القانون قبل الانتخابات العامة لمنصب رئيس الولايات المتحدة والتي تمت في نوفمبر ١٩٦٤. (٧٠)

وإذا كان الزعيم مارتن لوثر كنج قد حاز على جائزة نوبل سنة ١٩٦٤، ثم اغتيل بعد ذلك بسنوات قليلة. (٧١) فإن الحركة الثورية السوداء استمرت في طريقها حتى تمكنت من تحقيق أغلب أهدافها الخاصة بإلغاء الميز العنصري مع نهاية ستينات القرن العشرين. ويبقى أن «السادة» البيض لازالوا في قراره أنفسهم غير مقتنعين بالمساواة مع الملونين، ويحتاج الأمر إلى جهود جبارة من جانب الزنوج لتعويض سنوات القهر والعبودية والإذلال ، وامتلاك أدوات القوة في عالمنا المعاصر، ويأتي العلم والتكنولوجيا كأهم هذه الأدوات، حتى يمكنهم وبمجهوداتهم إلغاء الميز العنصري الفعلي المتمكن في نفوس البيض الأمريكيين.

الحركة الصهيونية والتفرقة العنصرية

لابد من التعرف على الفكر الصهيوني بالنسبة للحقوق العربية حتى تتضح الصورة. فما هو وضع فلسطين في مخطط تيودور هرتزل مؤسس الحركة الصهيونية؟ إن هرتزل لم يقل في بادئ الأمر إن فلسطين هي البلد الذي يجب أن تقم فيه الدولة الصهيونية التى دعا إليها، ومن المعلوم أيضا أنه ذكر الأرجنتين وأوغندا ومناطق أخرى كأمكنة لاقامة الدولة الصهيونية فيها، وأنه بعد عقد مؤتمر بازل الصهيوني سنة ١٨٩٧ كان لايزال يرحب بإنشاء الدولة اليهودية في أي مكان. وفي مجال تقييم فلسطين كأرض للدولة اليهودية، أوضح هرتزل في ٩ يونيو ١٨٩٥ «أن هناك بعض الأمور ليست في صالح فلسطين، مثل قربها من روسيا وأوروبا، وضيق مجال التوسع فيها، وطقسها الذي لم نعد معتادين عليه». (٧٢)

ويبدو أن البعد الجغرافي عن أوروبا كان يهمه كثيرا، فقد أوضح في ١١ يونيو ١٨٩٥ « .. إذا ذهبنا إلى أمريكا الجنوبية، التي لها حسناتها بسبب بعدها عن أوروبا العسكرية المريضة، فسوف تكون معاهداتنا الأولى مع الجمهوريات في أمريكا الجنوبية». (٧٣)

لذلك عندما تكلم هرتزل عن أرض الميعاد في ١٤ يونيو ١٨٩٥ لم يذكر فلسطين فقط، فقد أوضح في رسالته الشهيرة إلى آل روتشيلد أنه عندما تتألف الجمعية اليهودية، فانه سوف يدعو إلى مؤتمر يشمل عددا من الجغرافيين اليهود الذين سيبينون مزايا أرض الميعاد. «... لأنه بمساعدة هؤلاء العلماء المخلصين لنا بحكم يهوديتهم، يتم تحديد المكان الذى سنهاجر إليه، لأني سأخبركم الآن بكل شيء عن أرض الميعاد إلا عن مكانها، لأننا يجب أن نأخذ بعين الاعتبار العوامل الجيولوجية والطقس وغيرها من العوامل الطبيعية التى توصلت إليها أحدث البحوث». (٧٤)

ومما يؤكد أن هرتزل لم يكن قد حدد مكانا بعينه لاقامة الدولة اليهودية قوله... «ومتى حددنا القارة والبلد، فسوف نبدأ بالخطوات الدبلوماسية، ونسير فيها بغاية اللباقة، حتى لا يكون عملنا قائما على تصورات مبهمة. لقد فكرت أولا في فلسطين...

وهذه حقيقة تجتذب العامة من الناس، ولكن معظم اليهود لم يظلوا بعد شرقيين، وقد تعودوا على مناطق مختلفة كل الاختلاف، وكذلك فانه من الصعب جدا إنجاز خطتي في النقل إلى هناك، وكذلك تظل أوروبا قريبة، بينما نحتاج في ربع القرن الأول من وجودنا إلى الابتعاد عن أوروبا ومشاكلها العسكرية والاشتراكية إذا كنا نريد أن ننجح.. وبخصوص تجارتنا في المستقبل مع العالم ، فعلينا أن نكون على البحر، ومن أجل زراعاتنا التجارية واسعة النطاق، نحتاج إلى مساحات واسعة، وسنترك للعلماء مجال التفكير لاعطائنا المعلومات اللازمة، أما القرار فسيكون لمجلسنا الاداري». (٧٥) إلا أن انحلال السلطنة العثمانية - صاحبة السيادة على فلسطين في ذلك الوقت - جعل هرتزل يصرف نظره عن امريكا الجنوبية ويتجه إلى فلسطين. (٧٦)

لقد أردنا بهذا المدخل أن نؤكد أن الحركة الصهيونية رغم ادعاءاتها المعاصرة بحقوقها التاريخية في فلسطين، ماهي إلا حركة استعمارية كباقي الحركات الاستعمارية، وانها مارست وتمارس كل أشكال التفرقة العنصرية.

وبادئ ذي بدء يجب أن نقرر أن التفرقة العنصرية في إسرائيل، تبدأ بالتفرقة بين اليهود أنفسهم. إذ ينقسم المجتمع الاسرائيلي الذي قام في الأصل على تجميع أشتات الجاليات اليهودية من جميع أنحاء العالم إلى مجتمعين رئيسيين مختلفين تماما إلى درجة جعلت الكثيرين يقسمون إسرائيل إلى كيانين، فاسرائيل الأولى هى المجتمع المؤلف من اليهود الغربيين وأكثرهم من الاشكنازيين وإسرائيل الثانية هي المجتمع المؤلف من اليهود الشرقيين وجميعهم من السفارديين.

ويرجع تقسيم اليهود إلى اشكنازيين وسفارديين إلى الأصل الذي جاءوا منه، فاشكناز هى الكلمة العبرية لألمانيا، والاشكنازي هو اليهودي الذي انحدر من أصل ألماني، ثم توسع استعمالها وأخذ يعني اليهودي الاوروبي بصفة عامة. وجمع الكلمة بالعبرية أشكنازيم، أما سفاراد فتعني بالعبرية إسبانيا وجمعها سفارديم، وكانت تطلق على اليهود الذين انحدروا من الجماعات اليهودية التى طُردت من إسبانيا والبرتغال عقب محاكم التفتيش بها في أواخر القرن الخامس عشر. (٧٧)

على أن هذا التقسيم التاريخي لليهود سواء كان إلى اشكنازيين وسفاريين، تبدل مفهومه بالنسبة لسكان إسرائيل اليوم ، إذ أن كلمة اشكنازيين أصبحت تطلق على اليهود الغربيين، أما اليهود السفارديون فأنهم حاليا اليهود الشرقيون ، أي من اليهود الذين هاجروا إلى فلسطين من شمال إفريقيا ودول الشرق الأوسط ، وكذلك العرب الذين كانوا في فلسطين عند إقامة الدولة العبرية. (٧٨)

وجميع الإحصاءات والتقديرات الموضوعية تؤكد أن نسبة اليهود الشرقيين المقيمين في فلسطين المحتلة تزيد عن نسبة اليهود الغربيين، وتتراوح معظم هذه التقديرات إلى أنهم نحو ٧٠٪ من سكان إسرائيل.

ولقد استنت الحكومة الإسرائيلية منذ البدء حركة التمييز العنصري ضد اليهود الشرقيين، ذلك أن اليهود المنحدرين من أصل أوروبي ينظرون نظرة التعالي لليهود الشرقيين ويعتبرونهم أقل مستوى منهم، ويأنفون في كثير من الأحيان من السكنى قربهم والتعامل معهم، وكذلك الحال على الصعيد الرسمي والحكومي، فالتمييز أيضا موجود وظاهر في الوظائف الحكومية المختلفة وحتى في الكنيست ومجالات التعليم والإسكان. (٧٩)

ومما يدل على استمرار التفرقة العنصرية ضد اليهود الشرقيين وثورتهم عليها مرارا ما ذكره مؤخرا رفائيل باتاي في تذييل كتابه إسرائيل بين الشرق والغرب الذى طبع مرة ثانية سنة ١٩٧٠ في معرض كلامه عن وجوب مراعاة مشاعر اليهود الشرقيين لتخفيف حدة التوتر بين الفريقين من اليهود.. قال رفائيل «إن اليهود الشرقيين يشعرون بأنهم مواطنون من الدرجة الثانية، ويعانون من ضروب التفرقة ضدهم، وعدم مساواتهم باليهود الغربيين، ويوجهون اللوم في هذا إلى الأحزاب السياسية، والحكومة والمجتمع الاشكنازي بأسره،ويتهمونهم بتشجيع هذا التمييز العنصري». (٨٠)

وواضح أن التفرقة العنصرية بين اليهود الغربيين والشرقيين امتدت آثارها في مختلف المجالات، وأصبحت حقيقة واقعة لا يمكن أن ينكرها أحد. وإذا كان الموقف

كذلك بين اليهود وبعضهم البعض، فما هو الموقف بالنسبة للتفرقة العنصرية بين اليهود ككل وبين العرب المقيمين في إسرائيل، أو من اصطلح على تسميتهم بعرب ١٩٤٨؟

والواقع أن قيام إسرائيل سنة ١٩٤٨ أدى إلى قلقلة شديدة وسط المجتمع العربي الفلسطيني. فأكثر القيادات التقليدية، وأصحاب رؤوس الأموال والمثقفين تم طردهم من البلاد. وهكذا وجدت الجماهير العربية التى بقيت في فلسطين ، والتى تحولت بين يوم وليلة من أغلبية مسيطرة إلى أقلية تعيش تحت حكم شعب آخر. وجدت نفسها فجأة بدون قيادة أو توجيه. (٨١)

ولم تتورع حكومة إسرائيل عن التدخل في الشئون الدينية للطوائف المختلفة بين عرب إسرائيل. ففيما يتعلق بالطوائف المسيحية على اختلافها، فأننا نرى أن تدخل إسرائيل في شئونها كان محدودا جدا، ويرجع ذلك إلى أن المراكز الرئيسية لهذه الطوائف تقع خارج حدود إسرائيل التي تخشى مغبة إغضاب الرأي العام المسيحي العالمي.

ولكن الوضع ليس كذلك بالنسبة للطائفة الاسلامية، فهذه الطائفة تقاسي أكثر من غيرها في إسرائيل . فالقسم الأكبر من أملاك الأوقاف الاسلامية قام الحارس القضائي الاسرائيلي بمصادرته، والمصادر المالية المرصودة للغايات الدينية ضئيلة جدا.

وأحد الأسباب للموقف المتعنت الذى تقفه إسرائيل من المسلمين في فلسطين المحتلة يعود إلى اقتناع إسرائيل بالارتباط الوثيق بين الاسلام والقومية العربية.

أما موقف حكومة إسرائيل من الطائفة الدرزية فيختلف تماما عن المعاملة مع المسلمين، فالدروز يلاقون معاملة طيبة من جانب الحكومة الاسرائيلية، وقد بدأت هذه المعاملة الطيبة منذ عام ١٩٤٨ عندما تطوع شباب من الدروز في الجيش الاسرائيلي. (٨٢)

واستمرارا لهذه السياسة، أعلنت إسرائيل سنة ١٩٥٧ اعترافها بالدروز كطائفة دينية مستقلة، وبعد ذلك بخمس سنوات أقر الكنيست قانون المحاكم الدرزية المستقلة لسنة ١٩٦٢.[٨٣] وهذه المحاولات الاسرائيلية ليست خافية على أحد، فهي ترمي إلى تمزيق الكيان العربي الفلسطيني في إسرائيل حتى تسهل السيطرة عليه.

ولابراز صورة التفرقة العنصرية بين اليهود والعرب في فلسطين المحتلة، نشير إلى أنه طرأت تطورات شتى على التعليم بين الأوساط العربية في إسرائيل. ولكن هذا التطور لايعد شيئا بالنسبة لما حدث في المدارس اليهودية. إذ أن أكثر من ثلث الأولاد العرب في سن التعليم الالزامي موجود خارج المدارس، كما أن الوضع التربوي لدى الأبناء العرب في إسرائيل سلبي للغاية، وإسرائيل مسئولة عن هذه السياسة. فمستوى التعليم في المدارس العربية فيها هو أكثر المستويات انخفاضا، ليس بالنسبة إلى التعليم اليهودي في إسرائيل فحسب، بل بالنسبة للتعليم في كل دول الشرق الأوسط. فالمدارس العربية في إسرائيل تعاني النقص الذريع في الابنية والأجهزة والأثاث والكتب والمعلمين المحترفين وكذلك مناهج التعليم المتطورة. وفيما يتعلق بالمعلمين، فان النقص في عددهم كان ملموسا منذ السنين الأولى لقيام الدولة، نتيجة لإبعاد إسرائيل لخيرة المربين العرب في فلسطين آنذاك، وإحلال عشرات المعلمين غير المدربين محلهم، في المدارس العربية. وباتساع هذه المدارس، أضيف إلى هيئاتها التدريسية من سنة لأخرى أعداد معينة من خريجي المدارس الثانوية، والذين تم اختيارهم عن طريق الحاكم العسكري ووزارة الدفاع الاسرائيلية.

ولم تقم حكومة إسرائيل من جانبها بمحاولة جدية تستهدف حل قضية المدارس العربية، وظلت مكتوفة الأيدي مدة طويلة إلى أن قامت سنة ١٩٥٦ بانشاء دار للمعلمين العرب في يافا، وهي دار أعدت لتدريب المعلمين والمعلمات، لكن هذه الدار لاتستوعب أكثر من خمسين طالبا، ولا يجد نصف خريجيها تقريبا عملا لهم في إسرائيل. أضف إلى ذلك أن المعلمين العرب في إسرائيل يواجهون تهديدات فظيعة بسبب حكم الارهاب الذي توجهه وزارة التربية والتعليم ضدهم، بحيث أن الطرد من الخدمة، يفرض عليهم لأسباب سياسية. وتستغل حكومة إسرائيل الصعوبات الكثيرة التى

يلاقيها المعلمون العرب في سبيل حصولهم على وظيفة، وعجزهم عن العمل خارج نطاق التعليم، فتوجه اليهم التهديدات بنوع خاص، وتتخذ ضدهم الاجراءات الصارمة. وتسهم نقابة المعلمين اليهود في تشجيع هذا الجو الارهابي مع السلطات.[٨٤]

والواقع أن حالة المدرسة العربية في إسرائيل - مقارنة بالمدرسة اليهودية - محزنة للغاية، والقسم الأكبر من مبانيها لايصلح لرسالة المدرسة، فانها أبنية قديمة متصدعة تضم غرفا ضيقة ومظلمة. ولقد أحدثت هذه العوامل تأثيرا سلبيا كبيرا على التعليم العربي الثانوي في إسرائيل، ففي عام ١٩٦٢/١٩٦٣ كان في إسرائيل عشر مدارس ثانوية عربية تضم ١٤٢٥ طالبا عربيا، مقابل ١٣٢ مدرسة يهودية تضم ٤١,٤٢٥ طالبا يهوديا. [٨٥]

وفي مجالات التعليم العربي الأخرى لانشعر وضعا تطمئن إليه النفس مطلقا، ففي سنة ١٩٦٣ /٦٤ كان لدى العرب مدرستان صناعيتان، وفيهما كان يتعلم ١٠٥ طالبا مقابل ١٤٠ مدرسة كهذه لدى اليهود، وكان يتعلم فيها أكثر من عشرة آلاف طالب، ومدرسة زراعية عربية واحدة بها ٥١ طالبا عربيا، مقابل ٤١ مدرسة زراعية يهودية تضم ٧٣٠٩ من الطلبة اليهود. ودار عربية واحدة للمعلمين تضم ١٠٤ طالب، في مقابل ٤٢ دار للمعلمين اليهود تضم ٧٥٧٥ طالبا يهوديا.

ويعزى إهمال الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة للتعليم بين العرب إلى خطة مدبرة تستهدف تحويل القسم الأكبر من الطلبة العرب إلى جماعة من الجهلة، وإلى إنقاص الوعي القومي بين العرب المقيمين في إسرائيل، وإلى جعلهم في ريب من أنفسهم بصدد قوميتهم، وإلى إيجاد حالة من البلبلة في أفكارهم أمام المجتمع اليهودي. وأعجب من ذلك موقف وزارة التربية والتعليم الاسرائيلية من المدارس العربية، وهو موقف يستهدف بلبلة الاجيال العربية الناشئة في إسرائيل، عن طريق تزييف تاريخ الشعوب العربية، وبشكل يرمي إلى الانتقاص من المكاسب والانتصارات العربية خلال الاجيال، مقابل تعظيم التاريخ اليهودي.

هذا بالاضافة إلى أن تعليم التوراة إلزامي في المدارس الثانوية العربية في حين أن الديانتين الاسلامية والمسيحية لاتدرسان مطلقا.

ويمكن تلخيص التفرقة العنصرية الواضحة بين العرب واليهود في إسرائيل فيما ذكره أوري لوبراني مستشار حكومة إسرائيل للشئون العربية، عندما صرح لصحيفة هآرتس في ٤ أبريل ١٩٦١ قائلا «لو لم يكن ثمة طلبة من العرب لكان الوضع خيرا وأبقى، ولو أن العرب - في إسرائيل - ظلوا حمالي حطب، لربما كان أسهل لنا أن نتحكم فيهم». [٨٦]

وتمتد آثار التفرقة العنصرية بين الاسرائيلين والعرب في إسرائيل إلى قطاع الزراعة. والواقع إن المجتمع العربي في إسرائيل يعتبر مجتمعا زراعيا منذ قديم الزمن، وهناك قسم كبير من السكان العرب في إسرائيل مايزال يعمل في الزراعة ويعيش عليها. ولكن السلطات الاسرائيلية وضعت العراقيل أمام العرب، فصادرت عشرات الآلوف من الدونمات من خيرة الأراضي العربية الزراعية، وحُرم المزارعون العرب من الحصول على الآلات الزراعية المتطورة، كما وضعت العراقيل أمام تسويق منتجاتهم الزراعية.

ومنذ قيام دولة إسرائيل، فان الحكومة هناك اتخذت سلسلة من الاجراءات التعسفية التى استهدفت تطوير الزراعة اليهودية وتوسيعها على حساب الزراعة العربية. وبدافع هذا القصد الواضح، وضعت أسعار منخفضة للحاصلات العربية بالنسبة إلى مثيلاتها اليهودية، بحيث أن تسويق المحاصيل الزراعية العربية أصبح متناهيا في الصعوبة، وتحتكره شركات استغلالية تكره العربي خلافا لأي قانون، أن يبيعها محاصيله بأسعار متدنية.

وكذلك تعتبر المساعدات التي تقدمها إسرائيل كحكومة للزراعة العربية في إسرائيل صفرا بالنسبة لتلك المقدمة للزراعة اليهودية .

ولاشك أن هذه السياسة العنصرية الاسرائيلية ترمي إلى تحويل الجماهير العربية في إسرائيل عن الالتصاق بأراضيها، وبالتالي تحول الكثيرون منهم إلى جماعات من

العمال، وبالتالي يسير المخطط العنصري الإسرائيلي في طريقه المرسوم لتهويد الأراضي العربية.

كما تمتد آثار التفرقة العنصرية الإسرائيلية في مجال العمل والعمال. والواقع فانه منذ قيام دولة إسرائيل، والعمال العرب يعانون من سوء المعاملة من جانب الحكومة، وكان مرتب العامل اليهودي يفوق بكثير مرتب العامل العربي الذى يعمل نفس العمل. وقد وصف الكاتب اليهودي أهارون كوهن في كتابه «إسرائيل والعالم العربي سنة ١٩٦٤ صفحة ٥٣٠» حالة العمال العرب، فقال «إن العامل العربي الذي تمكن من الحصول على عمل في السنوات العشر الأولى من قيام إسرائيل، انحصر عمله في الأشغال الصعبة التي لا يقوم بها العامل اليهودي، كالعمل في المجاري والبناء، وأجور العمال العرب هنا منخفضة، ولا ترقى إلى أجور العمال اليهود مطلقا، حتى ولو كان العامل العربي يقوم بالعمل نفسه الذي يقوم به العامل اليهودي. وعمليا بقيت أبواب عمل كثيرة مغلقة في وجه العامل والموظف العربيين. والعامل العربي الذي تمكن من العمل المؤقت في حقل زراعي يهودي في مستعمرة بعيدة، كان يطرد من عمله بحجة أنه (عامل غير منظم) وكلما زادت البطالة بين العمال العرب، ازدادت المحاولة لزيادة تفاقمها، وذلك بالبحث عن العمال العرب الذين يعملون لدى اليهود، وطردهم من عملهم، بمساعدة الشرطة. وكان اضطرار العامل العربي إلى العمل سرا، وإلى مزاولة الأعمال العنيفة والرديئة ، سببا آخر لاضطهاده وفرض شروط العمل القاسية عليه». (٨٧)

أما بالنسبة للادارة المحلية في إسرائيل، فانه هنا تمارس أعتى أشكال العنصرية بين القرى والمدن اليهودية ومثيلاتها العربيات داخل إسرائيل.

فالقرية العربية في إسرائيل تعيش وضعا متدنيا، فتراخيص البناء في القرى العربية تستغرق أكثر من عام حتى يمكن بناء أي منزل عربي، وتعاني المناطق العربية من عدم الامداد بالكهرباء، وتدني الخدمات الصحية والبريدية والهاتفية ورغم أن حكومة إسرائيل عهدت إلى وزارة الصحة بتقديم الخدمات الطبية إلى ٨٧ قرية عربية في إسرائيل، إلا أن هذه الوزارة عجزت عن القيام بأعباء هذه المهمة.

وواضح أن الاهتمام الحكومي الإسرائيلي بتطوير المدن والقرى اليهودية يختلف تماما في معياره مع المناطق العربية في إسرائيل. (٨٨)

وتستمر سياسات التفرقة العنصرية خارج حدود إسرائيل... أي مع السلطة الفلسطينية، فالدولة العبرية تراجعت عما وقعت عليه من اتفاقيات بدءا باتفاق مدريد ١٩٩١ وأوسلو ١٩٩٣ وأن الأرض في مقابل السلام وتمنع عودة اللاجئين الفلسطينيين. وتمارس الحصار والتجويع والترويع على أبناء شعبنا العربي في فلسطين. كما تقوم إسرائيل بتهويد المناطق المحتلة، وتدنيس الأماكن الإسلامية المقدسة، ضاربة عرض الحائط بكل القيم، ومؤكدة أنها دولة عنصرية فاقت في هذا العمل كل صور التفرقة العنصرية. وإذا كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد أصدرت قرارا في ١٠ نوفمبر ١٩٧٥ باعتبار الصهيونية شكلا من أشكال العنصرية، فان الجمعية العامة عادت في ١٧ ديسمبر ١٩٩١ واصدرت قرار بشطب القرار السابق، وذلك نتيجة للضغوط الأمريكية، والواقع فان الأمر يتطلب جهودا عربية مستمرة لدمغ الحركة الصهيونية بالعنصرية، ومن ثم تحقيق التجمع العربي الفعال للقضاء على هذا الشكل الأخير من أشكال العنصرية.

الهوامش:

١. Histoire Generale de LAfrique Noire de 1800 a nos jours, Tome 2 Press universitaire de France . Paris p. 46.

٢. بيير رنوفان - تاريخ العلاقات الدولية (١٨١٥-١٩١٤) ترجمة د. جلال يحيى - دار المعارف ص ٥٧٦.

٣. Henri Brunschwig Le Partage de L Afrique Noire Flammarion- Imprmois.Paris1971.P.62.

٤. Geoffroy de courcel - Linfluence de La Conference de Berlin de 1885 sur le droit Colonial international. Paris edition International , 1936 p. 142.

٥. جيمس دافي - البرتغال في إفريقيا - ترجمة جاد طه - الدار القومية ١٩٦٣ ص٢٣.

٦. د. زاهر رياض - استعمار إفريقيا - الدار القومية للطباعة والنشر - القاهرة ١٩٦٥ ص ٣٠٨-٣٠٩ .

٧. جيمس دفي - المصدر السابق ص ١١٠.

٨. د. زاهر رياض - المصدر السابق ص ٣١٢.

٩. جيمس دفي - المصدر السابق - ترجمة جاد طه ص ١٤٢-١٥٠ .

١٠. لمزيد من التفصيلات - المصدر السابق ص ١٥٠-١٦٢.

١١. د. زاهر رياض - المصدر السابق ص ٣٢٠ -٣٢٢ .

١٢. د. صلاح العقاد - المغرب العربى - مكتبة الانجلو المصرية ١٩٦٢ ص ١٥٧.

١٣. Allertini: L Afrique du Nord Francaise. Paris 1936 p. 272.

١٤. Ageron E. H. Les muslumans Algerians et La France (1870-1919) 2 Vol Paris 1968 p. 49.

١٥. Lacoste Nouschi-L Algerie Passe et Present-Paris 1960 P.380

١٦. Ageron op. cit p. 51.

١٧. Ganiage Jeant - L Epansion Coloniale de la France sous La 3 eme Pepublique (1871-1914) Paris 1968 P. 278.

١٨. د. صلاح العقاد - المصدر السابق ص ١٥٨.

١٩. Ageron op. cit p. 57.

٢٠. Ibid p. 60

٢١. د. صلاح العقاد - المصدر السابق ص ١٦٦.

٢٢. المصدر السابق ص ١٦٧.

٢٣. Lacoste Nouschi - op. cit p. 396

٢٤. Ageron op. cit p. 64.

٢٥. Ganiage Jeant . op. cit p. 286.

٢٦. لوتسكى - تاريخ الاقطار العربية الحديث - ترجمة عفيفة البستانى - دار التقدم - موسكو ١٩٧٥ ص ٣٢٨.

٢٧. د. جاد طه - تاريخ العرب المعاصر مكتبة سعيد رأفت - جامعة عين شمس ١٩٨٤ - ص ١٠٨.

٢٨. د. زاهر رياض - المصدر السابق ص ٣٢٤.

٢٩. لمزيد من التفصيلات - د. زاهر رياض - المصدر السابق ص ١٤٣-١٤٩.

٣٠. المصدر السابق ص ٣١٤- ٣٢٠.

٣١. المصدر السابق ص ٣٢٤-٣٢٥ .

٣٢. Janse, Heila - South Africa year Book 1995, second edition, Cape Town 1995 p. 27.

٣٣. د. جاد طه - تاريخ أوربا الحديث - جامعة عين شمس ١٩٩٨ ص ٦٤.

٣٤. لمزيد من التفصيلات - جاد طه - تاريخ أوربا الحديث - المصدر السابق ص١٤٤-١٥٥.

٣٥. د.السيد فليفل- مستعمرة الرأس البريطانية (١٨٥٣-١٩١٠) دكتوراه غير منشورة - معهد البحوث والدراسات الإفريقية ١٩٨٣ ص ١.

٣٦. د. عبد الله عبد الرازق - نيلسون مانديلا وتحرير جنوب إفريقيا - القاهرة ١٩٩١ ص ١.

٣٧. محمد عبد الحليم الزرقا - اتحاد جنوب إفريقيا - دراسة لتاريخه السياسى والعنصرى (١٩١٠-١٩٤٨) ماجستير غير منشورة - معهد البحوث والدراسات الإفريقية - جامعة القاهرة ١٩٩٢ - ص ٢.

أنظر: ابراهيم جلال - الصناعة والعنصرية في جنوب إفريقيا - رسالة ماجستير غير مشنورة - كلية الآداب جامعة عين شمس ١٩٩٨ ص ٤.

٣٨. د. السيد فليفل - مستعمرة الراس البريطانية - المصدر السابق ص ١.

٣٩. د. السيد فليفل - نظم الحكم العنصرية في جنوب إفريقيا (١٨٠٦-١٩١٠) القاهرة ١٩٩٠ ص ٨.

٤٠. محمد عبد الحليم الزرقا - الرسالة السابقة ص ٣.

٤١. د. عبد الله عبد الرازق - المصدر السابق ص ٢.

٤٢. iDavin Port, T.R.H. South Africa, Amodern history. second edi tion. London 1978 p. 505.

أنظر ابراهيم جلال الرسالة السابقة ص ٥.

٤٣. محمد عبد الحليم الزرقا - الرسالة السابقة ص ٤.

٤٤. د. السيد فليفل - مستعمرة الراس البريطانية - المصدر السابق ص ٢.

٤٥. محمد عبد الحليم الزرقا - الرسالة السابقة ص ٤.

٤٦. د. السيد فليفل - نظم الحكم العنصرية - المصدر السابق ص ٤٣ - انظر ابراهيم جلال - المصدر السابق ص ٥.

٤٧. Davis, N.E, A History of South Africa. London 1973 p.p. 86-90.

أنظر ابراهيم جلال - الرسالة السابقة ص ٦.

٤٨. Helphern. Jake. South Africas Hostage: Basutoland,

Bechwanland. Swaziland. London 1965 p. 84.

٤٩. Creighton, T.R.M. The Anotony of partinership of South Africa. London 1869 p. 62.

أنظر ابراهيم جلال - الرسالة السابقة ص ٧.

٥٠. Edward, The Seventh King. Lord Kitchener of Khartum. London 1914 p.p. 97-101.

٥١. Thompson. Leonard. A History of Southern Afica . London 1990 p. 143.

٥٢. Taylor, A.J.P. The struggle for Mastery in Europe 1848-1918- Oxford 1954 p. 346.

٥٣. د. الشافعى محمد بشير - أزمة حقوق الانسان في جنوب إفريقيا - مجلة القانون والاقتصاد . القاهرة ص ٦٩٩.

٥٤. صلاح الدين بدير - التفرقة العنصرية في إفريقيا القاهرة ص ٧٣.

٥٥. د. زاهر رياض - المصدر السابق ص ٢٩٦.

٥٦. د. عبد الملك عودة - السياسة والحكم في إفريقيا - القاهرة - ص ٤٦٣.

٥٧. د. سلوى محمد لبيب - الجنوب الأفريقى - مجلة السياسة الدولية - ابريل ١٩٨٦.

٥٨. د. زاهر رياض - المصدر السابق ص ٣٠١-٣٠٣.

٥٩. ندوة الخرطوم حول التفرقة العنصرية ١٩٧٦ ورقة الجمعية الافريقية بالقاهرة.

٦٠. د. سلوى محمد لبيب - المصدر السابق - نفس المقال.

٦١. المصدر السابق - نفس المقال .

٦٢. نفس المصدر - نفس المقال.

٦٣. Encycolpedia Britannica William Benton. Vol. 20 p. 638.

٦٤. بشير الهاشمى - غضب أمريكا وغضب العالم - الدار الجماهيرية للنشر ص ٦١.

٦٥. د. عبد الملك عودة - ثورة الزنوج في أمريكا - كتاب الهلال رقم ١٧٦ القاهرة - نوفمبر ١٩٦٥ ص ٦١.

٦٦. المصدر السابق ١٣٦-١٤٣.

٦٧. فريد م. جراس هيسنجز - الأجيال الناشئة في أمريكا - ترجمة د. سميره بحر - مكتبة الوعى العربى - الفجالة - القاهرة ص ١٥٣-١٥٦.

٦٨. شيرلى شيزوم - لا اباع ولا اشترى - ترجمة محمد حقى - دار المعرفة - القاهرة ص ١٧٢-١٧٣.

٦٩. لمزيد من التفصيلات - د. عبد الملك عوده - ثورة الزنوج في أمريكا - المصدر السابق - ص ١٥٥-١٦٤.

٧٠. المصدر السابق ص ١٦٥-١٧٠.

٧١. و هيود بيرنز - أصوات احتجاج الزنوج - ترجمة محمد سعيد النعناعى - المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر ١٩٦٨ ص ٧٩.

٧٢. مذكرات هرتزل - انظر يوميات هرتزل - إعداد أنيس صايغ - منظمة الأبحاث الفلسطينية - بيروت ص ٦٥.

٧٣. مذكرات هرتزل - المصدر السابق ص ٦٨.

٧٤. وزارة الارشاد القومى - الهيئة العامة للاستعلامات - ملف وثائق فلسطين جـ١ ص ٧١.

٧٥. مذكرات هرتزل - المصدر السابق ص ١٣٣.

٧٦. مذكرات هرتزل - المصدر السابق ص ٢٦٩.

٧٧. لمزيد من المعلومات عن أصل الاشكنازيين والسفارديم انظر:

- Grayzel S. A history of the jews - Philadelphia 1964 p. 375 .
- De Quiros F.T.B.- The Spanish jews - madrid - 1966 p. 102.
- Bentwich N. The jews in our time Bristol - penguin Books 1960 p. 33.

- Ben Gurion D. The jews and their land London 1966 p. 378.

٧٨. Ben Zvi , Itzhak - The Exiled and the Reedemed. London 1958 p. 12.

انظر دراسات فلسطينية (٨٥) هلدا شعبان صايغ - التمييز ضد اليهود الشرقيين في اسرائيل - منظمة التحرير الفلسطينية - مركز الأبحاث - بيروت ١٩٧١ - ص ٢١.

٧٩. المصدر السابق ص ٨٣.

٨٠. باتاى - اسرائيل بين الشرق والغرب - ص ٣٨٨. انظر دراسات فلسطينية - المصدر السابق (٨٥) ص ٧٨.

٨١. دراسات فلسطينية (٢١) صبرى جريس في اسرائيل (٢١) منظمة التحرير الفسطينية - مركز الابحاث - بيروت ص ٦٧.

٨٢. المصدر السابق ص ١٠٩.

٨٣. مجموعة القوانين الاسرائيلية - المجلد ٦٩٥ بتاريخ ١٩٥٧/٩/٢١ ص ١٢٨٠.

٨٤. دراسات فلسطينية (٢١) صبرى جريس - المصدر السابق ص ١١٣-١٢٠.

٨٥. الكتاب السنوى لحكومة اسرائيل سنة ١٩٦٣ - ص ٦٢٧-٦٣٤ انظر دراسات فلسطينية (٢١) مرجع سبق ذكره.

٨٦. دراسات فسطينية (٢١) مصدر سبق ذكره - ص ١٤٤.

٨٧. المصدر السابق ص ١٤٦.

٨٨. المصدر السابق ص ١٥٧.





المصادر والمراجع :

1. Histoire Generale de LAfrique Noire de 1800 a nos jours, Tome 2 Press universitaire de France . Paris
2. بيير رنوفان - تاريخ العلاقات الدولية (١٨١٥-١٩١٤) ترجمة د. جلال يحيى - دار المعارف.
3. Henri Brunschwig Le Partage de L Afrique Noire Flammarion- Imprmois.Paris1971.
4. Geoffroy de courcel - Linfluence de La Conference de Berlin de 1885 sur le droit Colonial international. Paris edition International , 1936
5. جيمس دافي - البرتغال في إفريقيا - ترجمة جاد طه - الدار القومية ١٩٦٣.
6. د. زاهر رياض - استعمار إفريقيا - الدار القومية للطباعة والنشر - القاهرة ١٩٦٥ .
7. د. صلاح العقاد - المغرب العربي - مكتبة الانجلو المصرية ١٩٦٢ .
8. Allertini: L Afrique du Nord Francaise. Paris 1936.
9. Ageron E. H. Les muslumans Algerians et La France (1870- 2 Vol Paris 1968
10. Lacoste Nouschi-L Algerie Passe et Present-Paris 1960
11. Ganiage Jeant - L Epansion Coloniale de la France sous La 3 eme Pepublique (1871-1914) Paris 1968 .
12. Ibid
13. لوتسكيي - تاريخ الاقطار العربية الحديث - ترجمة عفيفة البستاني - دار التقدم - موسكو ١٩٧٥ .
14. د. جاد طه - تاريخ العرب المعاصر مكتبة سعيد رأفت - جامعة عين شمس ١٩٨٤ .

١٥. Janse, Heila - South Africa year Book 1995, second edition, Cape Town 1995

١٦. د. جاد طه - تاريخ أوربا الحديث - جامعة عين شمس ١٩٩٨ .

١٧. د.السيد فليفل- مستعمرة الرأس البريطانية (١٨٥٣-١٩١٠) دكتوراه غير منشورة - معهد البحوث والدراسات الإفريقية ١٩٨٣ .

١٨. د. عبد الله عبد الرازق - نيلسون مانديلا وتحرير جنوب إفريقيا - القاهرة ١٩٩١ .

١٩. محمد عبد الحليم الزرقا - إتحاد جنوب إفريقيا - ماجستير غير منشورة - معهد البحوث والدراسات الإفريقية - جامعة القاهرة ١٩٩٢ .

٢٠. د. السيد فليفل - نظم الحكم العنصرية في جنوب إفريقيا (١٨٠٦-١٩١٠) القاهرة ١٩٩٠ .

٢١. iDavin Port, T.R.H. South Africa, Amodern history. second edition. London 1978

٢٢. Davis, N.E, A History of South Africa. London 1973.

٢٣. Helphern. Jake. South Africas Hostage: Basutoland, Bechwanland. Swaziland. London 1965 .

٢٤. Creighton, T.R.M. The Anotony of partinership of South Africa. London 1869 .

٢٥. Edward, The Seventh King. Lord Kitchener of Khartum. London 1914 p.p. 97-101.

٢٦. Thompson. Leonard. A History of Southern Afica . London 1990 .

٢٧. Taylor, A.J.P. The struggle for Mastery in Europe 1848-1918- Oxford 1954

٢٨. د. الشافعي محمد بشير - أزمة حقوق الانسان في جنوب إفريقيا .

٢٩. صلاح الدين بدير - التفرقة العنصرية في إفريقيا القاهرة.

٣٠. د. عبد الملك عودة - السياسة والحكم في إفريقيا - القاهرة .

٣١. مجلة السياسة الدولية - ابريل ١٩٨٦.

٣٢. ندوة الخرطوم حول التفرقة العنصرية ١٩٧٦ ورقة الجمعية الافريقية بالقاهرة.

٣٣. Encycolpedia Britannica William Benton. Vol. 20.

٣٤. بشير الهاشمي - غضب أمريكا وغضب العالم - الدار الجماهيرية للنشر .

٣٥. د. عبد الملك عودة - ثورة الزنوج في أمريكا .

٣٦. فريد م. جراس هيسنجز - الأجيال الناشئة في أمريكا - ترجمة د. سميره بحر.

٣٧. شيرلى شيزوم - لا اباع ولا اشترى - ترجمة محمد حقى - دار المعرفة .

٣٨. و هيود بيرنز - أصوات احتجاج الزنوج - ترجمة محمد سعيد النعناعي .

٣٩. مذكرات هرتزل.

٤٠. Ben Zvi , Itzhak - The Exiled and the Reedemed. London 1958

٤١. باتاى - اسرائيل بين الشرق والغرب .

٤٢. دراسات فلسطينية (٢١) صبري جريس في اسرائيل (٢١) منظمة التحرير الفسطينية - مركز الابحاث .

٤٣. مجموعة القوانين الاسرائيلية - المجلد ٦٩٥.

٤٤. الكتاب السنوى لحكومة اسرائيل سنة ١٩٦٣ .

